

النوع الأربعون

في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر

وأعني بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف .

اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] فاستعملت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الباطل؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلامٍ منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعْتُمُ آيَاتِكُمْ وَبِرِّقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩] عطف على الجمل الأول بالفاء والأخيرة بالواو، لما انقطع نظام الترتب؛ لأن التلطف غير مرتب على الإتيان بالطعام كما كان الإتيان به مترتباً على النظر فيه، والنظر فيه مترتباً على التوجه في طلبه، والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدل في المسألة عن مدة اللبث وتسليم العلم له تعالى.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ . . .﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. عدل عن اللام إلى (في) في الأربعة الأخيرة إيداناً إلى أنهم أكثر استحقاقاً للمتصدق عليهم بمن سبق ذكره باللام؛ لأن (في) للوعاء، فنبه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم، كما يوضع الشيء في وعائه مستقرّاً فيه.

وقال الفارسي: إنما قال: ﴿وَفِي أَرْقَابٍ﴾، ولم يقل: وللرقاب، ليدل على أن العبد لا يملك.

وعن ابن عباس قال: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥] ولم يقل: في صلاتهم.

وسبأتي ذكر كثير من أشباه ذلك.

وهذا سردها مرتبة على حروف المعجم، وقد أفرد هذا النوع بالتصنيف خلائق من المتقدمين كالهروي في «الأزھية»، والمتأخرين كابن أم قاسم في «الجنى الداني»^(١).

الهمزة:

تأتي على وجهين:

(١) «الجنى الداني في حروف المعاني» الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م.

(أحدهما): الاستفهام وحقيقته طلب الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثمّ اختصت بأمر:

أحدها: جواز حذفها كما سيأتي في النوع السادس والخمسين.

ثانيها: أنها تردّ لطلب التصوّر والتصديق، بخلاف (هل) فإنها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات

للتصوّر خاصة.

ثالثها: أنها تدخل على الإثبات، نحو: ﴿كَأَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]. ﴿وَالذِّكْرَيْنِ حَرَمًا﴾ [الأنعام: ١٤٣]. وعلى النفي، نحو: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]. وتفيد حينئذ معنيين: أحدهما: التذكّر والتنبية كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، والآخر: التعجب من الأمر العظيم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وفي كلا الحالين هي تحذير، نحو: ﴿أَلَمْ نُهَبِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

رابعها: تقديمها على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير، نحو: ﴿أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعْتُمْ﴾ [يونس: ٥١]. وسائر أخواتها يتأخر عنه، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَأَنزِلْنَا تَهْبُوتًا﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنزِلْنَا نُفُوكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَنَفِقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسها: أنه لا يستفهم بها حتى يهجنس في النفس إثبات ما يستفهم عنه، بخلاف (هل) فإنه لما لا يترجّح عنده فيه نفي ولا إثبات. حكاها أبو حيان عن بعضهم.

سادسها: أنها تدخل على الشرط، نحو: ﴿أَفَأَمِنَ مَن فُهِمَ الْخُلْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَفَأَمِنَ مَن أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف غيرها.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لمعانٍ تُذكر في النوع السابع والخمسين.

فائدة: إذا دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بمعنى (أخبرني) وقد تبدل (هاء)، وخرّج على ذلك قراءة قبل: (هأنتم هؤلاء) [آل عمران: ٦٦] بالقصر^(١). وقد تقع في القسم، ومنه ما قرئ [المائدة: ١٠٦]: (ولا نكنتم شهادة) بالتنوين (الله) بالمد^(٢).

(الثاني): من وجهي الهمزة أن تكون حرفاً ينادى به القريب، وجعل منه القراء قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَدِنتُ ءَأَنَاءَ أَيَّلٍ﴾ [الزمر: ٩] على قراءة تخفيف الميم، أي: يا صاحب هذه الصفات^(٣).

قال ابن هشام^(٤): ويبيده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا، ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام:

(١) أي: فلا مدّ بعد الهاء في «هأنتم».

(٢) أي: وهي قراءة شاذة.

(٣) قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: أمَّنْ مشددة الميم، وقرأ ابن كثير ونافع وحمره: أمَّنْ خفيفة الميم.

(٤) في «المغني» ص ١٨.

أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿قُلْ نَمَعٌ بِكَفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨]، فحذف شيثان: معادلُ الهمزة، والخبر.

أحد : قال أبو حاتم في كتاب «الزينة»^(١): هو اسمٌ أكملُ من الواحد، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد، جاز في المعنى أن يقوم اثنان فأكثر، بخلاف قولك: لا يقوم له أحد. وفي الأحد خصوصيةٌ ليست في الواحد؛ تقول: ليس في الدار واحد، فيجوز أن يكون من الدوابِّ والطير والوحش والإنس، فيعمّ الناسَ وغيرهم، بخلاف: ليس في الدار أحدٌ؛ فإنه مخصوص بالأدميين دون غيرهم.

قال: ويأتي الأحد في كلام العرب بمعنى الأوّل وبمعنى الواحد، فيستعمل في الإثبات وفي النفي، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي: واحد، وأوّل: ﴿فَأَبْهَتُوا أَهْلَكُم بَيْرِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي، تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿وَلَا ضَلَّ عَلَى أَحَدٍ﴾ [التوبة: ٨٤]، وواحد يستعمل فيها مطلقاً.

وأحدٌ يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿لَسْتَنَّ كَأَحدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. بخلاف الواحد، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة، وأحدٌ يصلح في الإفراد والجمع.

قلت: ولهذا وصف قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ [الحاقة: ٤٧] بخلاف الواحد والأحد له جمع من لفظه، وهو الأحُدُون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل اثنان وثلاثة.

والأحدُ ممتنعُ الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب، بخلاف الواحد. انتهى ملخصاً. وقد تحصّل من كلامه بينهما سبعة فروق.

وفي «أسرار التنزيل» للبارزي في سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور في كلام العرب أنّ الأحد يستعمل بعد النفي، والواحد بعد الإثبات، فكيف جاء (أحدٌ) هنا بعد الإثبات؟

قلنا: قد اختار أبو عبيد أنهما بمعنى واحد، وحينئذٍ فلا يختصّ أحدهما بمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال (أحد) في النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعايةً للفواصل. انتهى. وقال الراغب في «مفردات القرآن»^(٢): أحدٌ يستعمل على ضربين: أحدهما: في النفي فقط، والآخر: في الإثبات.

فالأوّل لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثيرَ والقليل، ولذلك صحَّ أن يقال: ما من أحد فاضلين. كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ [الحاقة: ٤٧].

والثاني، على ثلاثة أوجه:

الأول: المستعمل في العدد مع العشرات نحو أحدَ عَشَرَ، وأحدٍ وعشرين.

والثاني: المستعمل مضافاً أو مضافاً إليه بمعنى الأول، نحو: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١].

والثالث: المستعمل وصفاً مطلقاً، ويختص بوصف الله تعالى، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأصله وَحَدٌّ، إِلَّا أَنْ وَحَدًّا يستعمل في غيره. انتهى.

إذ: تَرَدُّ على أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي وهو الغالب، ثم قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفاً، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو مضافاً إليها الظرف نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤]، ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وكذا المذكورة في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكروا).

وبدلاً منه، نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انبَدَتْ﴾ [مريم: ١٦]؛ فإذا بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ [المائدة: ٢٠]، أي: اذكروا النعمة التي هي الجعل المذكور، فهي بدل كل من كل، والجمهور يجعلونها في الأول ظرفاً لمفعولٍ محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً. وفي الثاني ظرفاً لمضاف إلى المفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد ذلك التصريح به في: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وذكر الزمخشري أنها تكون مبتدأ، وخرَجَ عليه قراءة بعضهم: (لَمِنْ مَنْ الله على المؤمنين) قال: التقدير: (منه إذ بعث)، فـ«إذ» في محل رفع، كإذ في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: لَمِنْ مَنْ الله على المؤمنين وقت بعثه. انتهى. قال ابن هشام^(١): ولا نعلم بذلك قائلاً.

وذكر كثير أنها تخرج عن المضى إلى الاستقبال، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا الآية من باب: ﴿وَفُتِحَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الواقع.

واحتج المُشْتَبِونَ - منهم ابنُ مالك - بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَعْتَدِلُ فِي أَعْنَقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ)، فيلزم أن تكون بمنزلة (إذ).

وذكر بعضهم أنها تأتي في الحال، نحو: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، أي: حين تفيضون فيه.

فائدة: أخرج ابنُ أبي حاتم من طريق السُّدِّي، عن أبي مالك قال: ما كان في القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان.

الوجه الثاني: أن تكون للتعليل، نحو ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمتم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرفٌ بمعنى وقت، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؟ قولان، المنسوب إلى سيويه الأول.

وعلى الثاني: في الآية إشكال، لأن (إذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ(ينفع)؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ(مشاركون)؛ لأن معمول خبر (إن) وأخواتها لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

ومما حُمل على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]. ﴿وَإِذْ أَنْزَلْنَاهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]. وأنكر الجمهور هذا القِسْم، وقالوا: التقدير: (بعد إذ ظلمتم).

وقال ابن جني: راجعت أبا عليّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾ الآية، مستشكلاً إبدال (إذ) من (اليوم)، وآخر ما تحصل منه: أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنها في حكم الله سواء، فكأن اليوم ماضٍ^(١). انتهى.

الوجه الثالث: التوكيد، بأن تُحمل على الزيادة. قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملوا عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

الرابع: التحقيق ك: قد، وحملت عليه الآية المذكورة [الزخرف: ٣٩]. وجعل منه السهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، قال ابن هشام^(٢): وليس القولان بشيء. مسألة^(٣):

تلمز «إذ» الإضافة إلى جملة؛ إما اسمية نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نُنصِرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِينَ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقد تُحذف الجملة للعلم بها، ويُعوض عنها التنوين، وتُكسر

(١) وتام كلامه: أو إذ مستقبلة. «المغني» ص ١١٥.

(٢) في «المغني» ص ١١٦.

(٣) انظرها في «المغني» أيضاً ص ١١٦.

الدَّالِّ لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَنْتُمْ جِنْدٌ نُنظَرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وزعم الأخفش أن (إذ) في ذلك مُعْرَبَةٌ، لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعرابٌ؛ لأن اليوم والحين مضافان إليها. وردَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقارَ باقٍ في المعنى، كالموصول تُحذف صلته.

إذا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة؛ فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: ﴿فَأَلْقَنَهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ سَعَى﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَلَمَّا أَمَّجَتْهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

قال ابن الحاجب: ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصفٍ من أوصافك الفعلية، تقول: خرجتُ فإذا الأسد بالباب، فمعناه: حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج أو في مكان خروجك. وحضوره معك في مكان خروجك أَلصَقُ بك من حضوره في خروجك، لأن ذلك المكان يخصُّك دون ذلك الزمان، وكلِّما كان أَلصَقُ كانت المفاجأة فيه أقوى.

واختلف في (إذا) هذه:

ف قيل: إنها حرف، وعليه الأخفش، ورجَّحه ابنُ مالك.

وقيل: ظرفُ مكان، وعليه المبرد ورجَّحه ابنُ عصفور.

وقيل: ظرفُ زمانٍ، وعليه الرَّجَّاج ورجَّحه الرَّمْخَشَرِيُّ، وزعم أن عاملها فعل مقدرٌ مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال: التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. ثمَّ قال ابن هشام^(١): ولا يُعرَف ذلك لغيره، وإنما يعرف ناصبها عندهم الخبر المذكور أو المقدر، قال: ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحاً به.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمَّنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، وتحتاج لجواب، وتقع في الابتداء عكس الفجائية.

والفعل بعدها: إمَّا ظاهر، نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، أو مقدر، نحو:

﴿إِذَا أَلْتَمَأْتُمْ أَنْشَقْتُمْ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوابها إما فعل، نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨]، أو جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو: ﴿فَإِذَا نَقَرَ فِي الْأَنْفُورِ﴾ ⑧ ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، أو فعلية طلبية كذلك، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]، أو اسمية

مقرونة بإذا الفجائية، نحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿إِذَا آصَابَ بِهٖ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

وقد يكون مقدراً لدلالة ما قبله عليه، أو لدلالة المقام، وسيأتي في أنواع الحذف.

وقد تخرج (إذا) عن الظرفية، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]: إِنَّ إِذَا جُرَّ بِحَتَّى.

وقال ابن جنِّي في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمن نصب: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] إِنَّ «إذا» الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان^(١)، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ [الواقعة: ١ - ٤] ومعمولها. والمعنى: وقت وقوع الواقعة - خافضة لقوم رافعة لآخرين - هو وقت رَجِّ الأَرْضِ.

والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية، وقالوا في الآية الأولى: إِنَّ (حتى) حرف ابتداء، داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له، وفي الثانية: إِنَّ (إذا) الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية: أي انقسمت أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة.

وقد تخرج عن الاستقبال:

فترد للحال، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، فإن العشيان مقارنٌ لليل: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

وللماضي، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة: ١١]، فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانقضاء، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الضَّعِيفِينَ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد تخرج عن الشرطية، نحو: ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، ف(إذا) في الآيتين ظرفٌ لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية - والجملة الاسمية جواب - لاقرنت بالفاء. وقول بعضهم: إنه على تقديرها، مردود بأنها لا تحذف إلا لضرورة. وقول آخر: إن الضمير توكيدٌ لا مبتدأ، وأن ما بعده الجواب، تعسف. وقول آخر: جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلفٌ من غير ضرورة.

تنبيهات^(٢):

الأول: المحققون على أَنَّ ناصب «إذا» شرطها، والأكثرون أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه.

الثاني: قد تستعمل «إذا» للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلية، كما يستعمل الفعل المضارع لذلك؛ ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا

نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿البقرة: ١٤﴾، أي: هذا شأنهم أبداً، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالٍ﴾ [النساء: ١٤٢].

الثالث: ذكر ابن هشام في «المغني»^(١): (إذ ما) ولم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» في أدوات الشرط.

فأما (إذ ما) فلم تقع في القرآن، ومذهب سيبويه أنها حرف. وقال المبرّد وغيره: إنها باقية على الظرفية، وأما (إذا ما) فوقعت في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَصِیُوا﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿إِذَا مَا أَوْكَّ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، ولم أر من تعرض لكونها باقيةً على الظرفية أو محوِّلة إلى الحرفية. ويحتمل أن يجري فيها القولان في (إذ ما). ويحتمل أن يُجزَم ببقائها على الظرفية، لأنها أبعد عن التركيب، بخلاف (إذ ما).

الرابع: تختص (إذا) بدخولها على المتيقن والمظنون والكثير الوقوع، بخلاف (إن) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والناذر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾، ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، فأتى بـ(إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـ(إن) في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَا آذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. أتى في جانب الحسنه بـ(إذا)، لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، وبـ(إن) في جانب السيئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها.

نعم أشكل على هذه القاعدة آيتان: الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ مَثَمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأتى بـ(إن) مع أن الموت محقق الوقوع. والأخرى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا آذَقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣]، فأتى بـ(إذا) في الطرفين.

وأجاب الزمخشري عن الأولى: بأن الموت لما كان مجهول الوقت أُجْرِيَ مجرى غير المجزوم. وأجاب السكاكي^(٢) عن الثانية: بأنه قصد التوبيخ والتفريع، فأتى بـ(إذا) ليكون تخويفاً لهم، وإخباراً بأنهم لا بد أن يمسخهم شيء من العذاب، واستفيد التقليل من لفظ (المس) وتنكير ﴿ضُرٌّ﴾. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَعْمَنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَا بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاةٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، فأجيب عنه بأن الضمير في ﴿مَسَّهُ﴾ للمعرض المتكبر، لا لمطلق الإنسان. ويكون لفظ ﴿وَإِذَا﴾ للتنبية على أن مثل هذا المعرض يكون ابتلاؤه بالشَّرِّ مقطوعاً به.

وقال الحَوَّيُّ^(٣): الذي أظنه أن (إذا) يجوز دخولها على المتيقن والمشكوك، لأنها ظرف وشرط، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقن كسائر الظروف.

(١) ص ١٢٠.

(٢) السكاكي: يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب، عالم بالعربية والأدب (ت: ٦٢٦ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٢٢.

(٣) الحَوَّيُّ: أحمد بن خليل، قاضٍ شافعي من علماء الكلام (ت: ٦٣٨ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٨٣.

الخامس: خالفت (إذا) (إن) أيضاً في: إفادة العموم، قال ابن عصفور: فإذا قلت: إذا قام زيد قام عمرو، أفادت: أنه كلما قام زيد قام عمرو. قال: هذا هو الصحيح. وفي: أن المشروط بها إذا كان عدماً يقع الجزاء في الحال، وفي: (إن) لا يقع حتى يتحقق اليأس من وجوده. وفي: أن جزاءها مستعقب لشرطها على الاتصال، لا يتقدم ولا يتأخر، بخلاف (إن). وفي: أن مدخولها لا تجزئه، لأنها لا تتمحض شرطاً.

خاتمة: قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخرَجَ عليه: ﴿إِذَا الْمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، أي: انشقت السماء، كما قال: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].

إذاً: قال سيويه: معناها الجواب والجزاء، فقال السُّلويين: في كل موضع، وقال الفارسي^(١): في الأكثر.

والأكثر أن تكون جواباً لإن، أو: لو، ظاهرتين أو مقدرتين.

قال الفراء^(٢): وحيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدرة إن لم تكن ظاهرة، نحو: ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وهي حرف ينصب المضارع، بشرط تصديرها واستقباله، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية.

قال النُّحاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان^(٣)، نحو: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣]. وقرئ - شاذاً - بالنصب فيهما.

وقال ابن هشام^(٤): التحقيق أنه إذا تقدمها شرط وجزاء وعطف، فإن قدّرت العطف على الجواب جزمَ وبطل عمل إذا، لوقوعها حشواً. أو على الجملتين جميعاً: جاز الرفع والنصب. وكذا إذا تقدمها مبتدأ خبره فعلٌ مرفوع، إن عطف على الفعلية رفعت، أو الاسمية فالوجهان.

وقال غيره: (إذا) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: أزورك غداً، فتقول: إذا أكرمك. وهي في هذا الوجه عاملة تدخُل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صدرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدّم، أو منبّهة على مسبب حصل في الحال، وهي

(١) الفارسي: حسن بن أحمد، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية (ت: ٣٧٧ هـ). «إنباه الرواة» ١/٢٧٣، «وفيات الأعيان» ١/١٣١.

(٢) انظر «المغني» ص ٣١.

(٣) أي: رفع المضارع بعدها ونصبه.

(٤) في «المغني» ص ٣٢.

حينئذ غير عاملة؛ لأنَّ المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه، نحو: إن تأتي إذا أتيتك، والله إذا لأفعلن. ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط.

وتدخل هذه على الاسمية، فنقول: إذا أنا أكرمك. ويجوز توسطها وتأخرها. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَتْكُمْ آهْوَاءُهُمْ مِنْ بَدَمٍ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكدة للجواب، مرتبطة بما تقدم.

تنبيهان:

الأول: سمعت شيخنا العلامة الكافيجي يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَتْكُمْ آهْوَاءُهُمْ مِنْ بَدَمٍ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا﴾ [المؤمنون: ٣٤]: ليست إذا هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي (إذا) الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض عنها بالتنونين كما في يومئذ. وكنت أستحسن هذا جداً، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك. ثم رأيت الزركشي قال في «البرهان»^(١) بعد ذكره لـ(إذا) المعنيين السابقين. وذكر لها بعض المتأخرين معنى ثالثاً، وهي أن تكون مركبة من (إذا) التي هي ظرف زمن ماضٍ، ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً، لكن حذفت الجملة تخفيفاً؛ وأبدل منها التنونين، كما في قولهم في حينئذ، وليست هذه الناصبة للمضارع، ولأنَّ تلك تختص به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلا ما يختص، وهذه لا تختص، بل تدخل على الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٧]، ﴿إِذَا لَأَمْسَكَنَّ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿إِذَا لَأَذْفَنَنَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٥] وعلى الاسم نحو: ﴿وَإِنَّمَا إِذَا لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢] قال: وهذا المعنى لم يذكره النحاة، لكنه قياس ما قالوه في (إذا).

وفي «التذكرة» لأبي حيان: ذكر لي علم الدين القمني: أن القاضي تقي الدين بن رزين^(٢) كان يذهب إلى أن (إذا) عوض من الجملة المحذوفة، وليس هذا قولٌ نحويٌّ.

وقال الخويي: وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال: أنا أتيتك إذا أكرمك، بالرفع، على معنى: إذا أتيتني أكرمك، فحذفت أتيتني، وعوضت التنونين من الجملة، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين. قال: ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة على أن الفعل في مثل ذلك منصوب بـ(إذا)، لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً له، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعدها إذا أريد بها (إذا) الزمانية، معوضاً من جملتها التنونين، كما أن منهم من يجزم ما بعد (من) إذا جعلها شرطية، ويرفعه إذا أريد بها الموصولة. انتهى.

فهؤلاء قد حاموا حول ما حام عليه الشيخ، إلا أنه ليس أحدٌ منهم من المشهورين بالنحو، وممن يعتمد قوله فيه. نعم ذهب بعض النحاة إلى أن أصل (إذا) الناصبة اسم، والتقدير في: إذا أكرمك: إذا جئتني أكرمك، فحذفت الجملة وعوض منها التنونين، وأضمرت (أن).

(١) «البرهان» ٤/١٦٥، النوع ٤٧.

(٢) ابن رزين: محمد بن الحسن، عالم بالقرآن، فقيه مشارك في علوم كثيرة (ت: ٦٨٠ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/٢٠.

وذهب آخرون إلى أنها حرف، مرگبة من (إذ) و(إن). حكى القولين ابنُ هشام في «المغني»^(١).
التنبيه الثاني: الجمهور على أن (إذا) يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء،
وجوّز قوم - منهم المبرّد والمازنيّ في غير القرآن - الوقوف عليها بالنون، ك: لن، وإن، وينبني على
الخلافاً في الوقوف عليها كتابتها؛ فعلى الأوّل تكتب الألف كما رُسمت في المصاحف، وعلى الثاني
بالنون.

وأقول: الإجماع في القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنها اسمٌ منون لا حرفٌ
آخره نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا المعنى لها، كما جنح إليه
الشيخُ ومن سبق النقل عنه.

أف: كلمة تستعمل عند التضجّر والتكّره.

وقد حكى أبو البقاء^(٢) في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَى﴾ [الإسراء: ٢٣] قولين:
أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كُفّ واترك.
والثاني: أنه اسم لفعل ماضٍ؛ أي: كَرِهت وتضجّرت.
وحكى غيره ثالثاً: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.
وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، فأحاله أبو البقاء على ما سبق في
الإسراء، ومقتضاه تساويهما في المعنى.

وقال العُزَيريّ في «غريبه» هنا: أي: بسأ لكم.

وفسر صاحب «الصحاح»^(٣): أفٌ: بمعنى قدراً.

وقال في «الارتشاف»: أفٌ: أتضجر.

وفي «البيسط»: معناه التضجّر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجّرت، ثم حكى فيها تسعاً وثلاثين لغة.

قلت: قرئ منها في السبع: ﴿أَفٌ﴾ بالكسر بلا تنوين، و﴿أَفِ﴾ بالكسر والتنوين، و﴿أَفٌ﴾

بالفتح بلا تنوين، وفي الشاذ: ﴿أَفٌ﴾ بالضم منوناً وغير منون، و﴿أَفِ﴾ بالتخفيف.

أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَى﴾ قال: لا تقدّرهما.

(١) «المغني» ص ٣٠.

(٢) في «إملاء ما من به الرحمن» سورة الإسراء: ٢٣، وانظر «الكليات» لأبي البقاء ص ١٥٣ ط مؤسسة الرسالة. وهو:
عبد بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ هـ).

(٣) هو الجوهرى إسماعيل بن حَمَاد، أبو نصر، أول من حاول الطيران، فسقط إلى الأرض قتيلًا (ت: ٣٩٣ هـ)
بنيسابور، صاحب معجم «تاج اللغة وصحاح العربية».

(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٢٤ (١٣٢٣١).

وأخرج عن أبي مالك قال: هو الرديء من الكلام.

أل^(١): على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية، ﴿التَّائِبُونَ الْعُقْبُونَ...﴾ الآية [التوبة: ١١٢].

وقيل: هي حينئذ حرفٌ تعريف، وقيل: موصول حرفي.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية.

وكل منهما على ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو: ﴿مَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ رُسُلًا ﴿٥﴾ فَعَصَىٰ رِعْوَنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. ﴿فِيهَا مَصْبَاحٌ أَيْضَاحٌ فِي نَجَاحَةِ الرَّجَاحَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾ [النور: ٣٥]. وضابط هذه أن يسند الضمير مسدداً مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنيّاً، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حُضورياً، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿أَيُّومَ أَجَلَ لَكُمْ أَنْتُمْ لَهَا صِحَّةَ الاستثناء من [المائدة: ٥]. قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة، أو أي، في النداء، وإذا الفجائية، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن.

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿عَلَيْمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الرعد: ٩]. ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولها، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٢، ٣]. ووصفه بالجمع، نحو: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا﴾ [النور: ٣١].

وإما لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها (كل) مجازاً، نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: الكتاب كامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها.

وإما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وقيل: والفرق بين المعرف بآل وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ لأن المعرف بها يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

الثالث: أن تكون زائدة وهي نوعان:

لازمة: كالتي في الموصولات، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارنة لنقلها: كالألّات والعزى، أو لغلبتها: كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا، وهذه في الأصل للعهد.

أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] قال: الثريا. وغير لازمة: كالواقعة في الحال، وخرّج عليه قراءة بعضهم: (ليخرجن الأعرز منها الأذل) [المنافقون: ٨]، بفتح الياء، أي: ذليلاً؛ لأن الحال واجبة التنكير، إلا أن ذلك غير فصيح، فالأحسن تخريجها على حذف مضاف، أي: خروج الأذل، كما قدره الزمخشري.

مسألة: اختلف في (أل) في اسم الله تعالى: فقال سيبويه: هي عوض من الهمزة المحذوفة، بناء على أصله (إله)، دخلت (أل)، فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم أدغمت. فقال الفارسي: ويدل على ذلك قطع همزها ولزومها.

وقال آخرون: هي مزيدة للتعريف تفخيماً وتعظيماً، وأصل (إله) (لاه).

وقال قوم: هي زائدة لازمة لا للتعريف.

وقال بعضهم: أصله هاء الكناية؛ زيدت فيه لام الملوك، فصار (له)، ثم زيدت (أل) تعظيماً، وفحّمه توكيداً.

وقال الخليل وخلانق: هي من بنية الكلمة، وهو اسم علم لا اشتقاق له ولا أصل.

خاتمة: أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، والمانعون يقدرون (له) [هي المأوى له]. وأجاز الزمخشري نيابتها عن الظاهر أيضاً، وخرّج عليه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، فإن الأصل أسماء المسّميات.

ألا: بالفتح والتخفيف، وردت في القرآن على أوجه:

أحدها: للتنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها. قال الزمخشري: ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدرّة بنحو ما يُتلقّى به القسم، وتدخل على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

قال في «المغني»^(٢) ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، يبينون مكانها، ويهملون معناها، وإفادتها من جهة تركيبها من الهمزة ولأ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

(٢) «المغني» ص ٩٦.

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٣١٨ (١٨٦٩٣) النجم: ١.

الثاني والثالث: التحضيض والعرض، ومعناهما طلب الشيء، لكن الأول طلب بحث، والثاني طلب بلين. وتختص فيهما بالفعلية، نحو: ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُونَ قَوْمًا نَّذَرْنَا قَوْمًا نَكُوتًا﴾ [التوبة: ١٣]، ﴿قَوْمٌ فَرَعُونَ آلَا يَنْقُوتُونَ﴾ [الشعراء: ١١]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، ﴿أَلَا تَجِبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

بالفتح والتشديد حرف تحضيض؛ لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم، إلا أنه يجوز عندي أن يخرج عليه قوله: ﴿أَلَا سَخِّدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] فليست هذه، بل هي كلمتان: أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة، (أو المخففة من الثقيلة) ولا النافية.

إلّا: بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: الاستثناء متصلاً، نحو: ﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]. أو منقطعاً؛ نحو: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَيْنَا سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُكُمْ مِنْ مَعْتَمِرٍ مَجْرَىٰ ۖ إِلَّا أَنْيَافًا وَجَوْ رِيحٍ الْأَعْمَىٰ﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠].

الثاني: بمعنى «غير»، فيوصف بها ويتاليها جمع منكر أو شبهه، ويعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب غير، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز أن تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأن ﴿الْإِلَهَةَ﴾ جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولأنه يصير المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهو باطل باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وخرجوا عليه: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَيْنَا مِنْ ظُلْمٍ ۖ تَرَىٰ بَدَلًا حَسَنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١]، أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظلم. وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنى (بل)، ذكره بعضهم، وخرج عليه: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ۖ إِلَّا نَذْكُرَكُ﴾ [طه: ٢، ٣]، أي: بل تذكرة.

الخامس: بمعنى (بدل)، ذكره ابن الضائع^(١)، وخرج عليه: ﴿الْإِلَهَةَ إِلَّا اللَّهَ﴾، أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء وفي الوصف بإلّا من جهة المفهوم. وغلط ابن مالك، فعده من أقسامها نحو: ﴿إِلَّا نَضْرِبُهَا فَعَدَّ نَصْرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وليست منها، بل هي كلمتان: إن الشرطية ولا النافية^(٢).

(١) ابن الضائع: علي بن محمد، نحوي أندلسي (ت: ٦٨٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٥٤.

(٢) انظر «المعني» ص ١٠٢.

فائدة: قال الرُّماني^(١) في «تفسيره»: معنى الإلزام لها: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلزاماً زيداً. فقد اقتصت زيداً بأنه لم يجرى، وإذا قلت: ما جاءني إلزاماً زيد، فقد اقتصت بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلزاماً ركباً، فقد اقتصت بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه.

الآن: اسم للزمن الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً. وقال قوم: هي محل للزمانين؛ أي: ظرف للماضي وظرف للمستقبل، وقد يُجوز بها عما قُرب من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو بعضه نحو: ﴿أَلَنْ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثْ لَكُمْ شَهَابًا رَصْدًا﴾ [الجن: ٩] قال: وظرفيته غالباً لا لازمة.

واختلف في (أل) التي فيه، فقيل: للتعريف الحضورى، وقيل: زائدة لازمة.

إلى: حرف جر له معان:

أشهرها: انتهاء الغاية زماناً، نحو: ﴿ثُمَّ أُنزِلْنَا السَّمَاءَ إِلَى السَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. أو مكاناً، نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

أو غيرهما، نحو: ﴿وَالْأَثَرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٣]؛ أي: منته إليك، ولم يذكر لها الأكثر غير هذا المعنى.

وزاد ابن مالك وغيره تبعاً للكوفيين معاني أخرى:

منها: المعية، وذلك إذا صممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلق، نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

قال الرضي: والتحقيق أنها للانتهاء؛ أي: مضافة إلى المرافق، وإلى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذلك مؤوَّلاً على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية الأولى: مَنْ يضيف نصرته إلى نصره الله؟ أو مَنْ ينصرنى حال كونى ذاهباً إلى الله.

ومنها: الظرفية ك: في، نحو: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، أي: فيه، ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا تَرْكُ﴾ [النازعات: ١٨]، أي: في أن...

ومنها: مرادفة اللام، وجعل منه: ﴿وَالْأَثَرُ إِلَيْكَ﴾، أي: لك. وتقدّم أنه من الانتهاء.

ومنها: التبيين، قال ابن مالك: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حباً أو بغضاً، من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

(١) الرُّماني: علي بن عيسى، أبو الحسن، عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير، وفاته ببغداد (ت: ٣٨٤ هـ). «تاريخ بغداد» ١٦/٢١.

ومنها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿فَأَجْعَلْ آفِيْدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضهم بفتح الواو، أي: تهواهم. قاله الفراء. وقال غيره: هو على تضمين (تهوى) معنى (تميل).
تنبيه:

حكى ابن عصفور في شرح أبيات «الإيضاح» عن ابن الأنباري: أن (إلى) تستعمل اسماً، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليه. وخرَجَ عليه من القرآن قوله تعالى: ﴿وَهَرِيْٓ إِلَىٰكَ بِمَجْنَعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، وبه يندفع إشكال أبي حيان فيه: بأن القاعدة المشهورة أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير يتصل بنفسه أو بالحرف، وقد رفع المتصل، وهما لمدلول واحد، في غير باب ظن.
اللهم: المشهور أن معناه: يا الله، حذف ياء النداء، وعوض عنها الميم المشددة في آخره.
وقيل: أصله يا أله أمنا بخير، فركب تركيب حيهلاً.

وقال أبو رجاء العطاردي^(١): الميم فيها تجمع سبعين اسماً من أسمائه.
وقال ابن ظفر^(٢): قيل: إنها الاسم الأعظم، استدلالاً لذلك: بأن الله دالٌّ على الذات، والميم دالة على الصفات التسع والتسعين، ولهذا قال الحسن البصري: اللهم تجمع الدعاء.
وقال النضر بن شميل^(٣): من قال: اللهم، فقد دعا الله بجميع أسمائه.
أم: حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة، وهي قسمان:

الأول: أن يتقدم عليها همزة التسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].
والثاني: أن يتقدم عليها همزة يُطلب بها وب(أم) التعيين، نحو: ﴿ءَالَّذِينَ حَرَمَ آوِيَ الْأَنْثِيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

وسُميت في القسمين متصلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمَّى أيضاً معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في القسم الأول، والاستفهام في الثاني.
ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب، لأنه خبرٌ، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام منها على حقيقته.

(١) العطاردي: عمران بن بلحان، تابعي كبير، من كبار المخضرمين (ت: ١٠٧ هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٥٣.
(٢) ابن ظفر: محمد بن عبد الله الصقلي، أديب رحالة مفسر (ت: ٥٦٥ هـ). «اللسان الميزان» ٥/ ٣٧١.
(٣) النضر بن شميل. أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة (ت: ٢٠٣ هـ). «طبقات النحويين» للزبيدي ٥٣ - ٦٠، «وفيات الأعيان»: ٢/ ١٦١.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكون الجملتان: فعليتين، واسميتين، ومختلفتين. نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتَهُمْ أَمْ أَسْتَدْعِيَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و«أم» الأخرى تقع بين المفردين، وهو الغالب فيها، نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ حَلْفًا أَوْ السَّمَاءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتين ليسا في تأويلهما .

النوع الثاني: منقطعة، وهي ثلاثة أقسام:

مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١] أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَبْنَاهُ﴾ [السجدة: ٢، ٣].

ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الْيَوْمِ الَّذِي كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى أم المنقطعة - الذي لا يفارقها -: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تضمَّن مع ذلك استفهاماً إنكارياً.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام. ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل أله البنات؟ إذ لو قدرت الإضراب المحض لزِم المحال.

تنبيهان^(١):

الأول: قد ترد (أم) محتملة للاتصال وللانقطاع، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في (أم) أن تكون معادلة، بمعنى: أيُّ الأمرين كائن؟ على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة.

الثاني: ذكر أبو زيد^(٢): «أَنَّ (أم) تقع زائدة، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا بُصِرْتُمْ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]. قال: التقدير: أفلا تبصرون أنا خير؟

أمَّا : بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أمَّا كونها حرف شرط: فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾

(١) انظر «المغني» ص ٦٨ و ٧٠.

(٢) أبو زيد: سعيد بن أوس، عالم بصري، إمام ثقة في اللغة والأدب (ت: ٢١٥ هـ). «تاريخ بغداد» ٧٧/٩، و«إنباه

[آل عمران: ١٠٦]. فعلى تقدير القول؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف. وكذا قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [الجاثية: ٣١].

وأما التفصيل: فهو غالب أحوالها كما تقدم، وكقوله: ﴿أَمَّا السَّيِّئَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا الْعُلُكُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢].

وقد يُترك تكرارها استغناءً بأحد القسمين عن الآخر، وسيأتي في أنواع الحذف.

وأما التوكيد: فقال الزمخشري: فائدة «أما» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه يصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ.

ويُفصل بين أَمَّا والفاء: إما بمبتدأ كآيات السابقة. أو خبر، نحو: أما في الدار فزيدٌ. أو جملة شرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرَبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]. أو اسم منصوب بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ لَا تَقْهَرُونَ﴾ [الضحى: ٩]. أو اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] في قراءة بعضهم بالنصب.

تنبيه:

ليس من أقسام (أما) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، بل هي كلمتان: «أم» المنقطعة، و«ما» الاستفهامية.

إمّا : بالكسر والتشديد، تردُّ لمعانٍ:

الإبهام، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَبُوءُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والتخيير، نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]. ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ﴿فَأَمَّا مَتَّىٰ بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

والتفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

تنبيهات:

الأول^(١): لا خلاف أن (إمّا) الأولى في هذه الأمثلة ونحوها غير عاطفة، واختلف في الثانية، فالأكثر على أنها عاطفة، وأنكره جماعة منهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة. وأدعى ابن عصفور الإجماع على ذلك، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه. وذهب بعضهم إلى أنها عطف الاسم على الاسم، والواو عطفت إمّا على إمّا، وهو غريب.

الثاني: سيأتي أن هذه المعاني تكون لـ(أو)، والفرق بينها وبين (إمّا) أن (إمّا) يبني الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله، ولذلك وجب تكرارها و(أو) يفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الإبهام أو غيره، ولهذا لم يتكرر.

الثالث: ليس من أقسام (إمّا) التي في قوله: ﴿فَأَيُّ تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، بل هي كلمتان: إن الشرطية، وما الزائدة.

إن: بالكسر والتخفيف، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وإذا دخلت على (لم) فالجزم بـ(لم) لا بها، نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَقُولُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أو على لا، فالجزم بها لا بلا، نحو: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي﴾ [هود: ٤٧]، ﴿إِلَّا نُنصِرُهُ﴾ [التوبة: ٤٠]. والفرق أن (لم) عاملٌ يلزم معموله ولا يُفصل بينهما بشيء، و(إن) يجوز الفصل بينها وبين معمولها بمعموله، و(لا) لا تعمل الجزم إذا كانت نافيةً، فأضيف العمل إلى إن.

الثاني: أن تكون نافيةً، وتدخل على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿إِنْ الْكُفْرُونَ إِلَّا فِي عُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿إِنْ يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَاكَ﴾ [النساء: ١١٧].

قيل: ولا تقع إلا وبعدها (إلا) كما تقدم، أو لَمَّا المشددة، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، في قراءة التشديد ورد بقوله: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ يَهْدِي﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّكُمْ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

ومما حمل على النافية قوله: ﴿إِنْ كُنَّا فَعَلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]. ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]؛ أي: في الذي ما مَكَّنَّاكُمْ فيه. وقيل: هي زائدة، ويؤيد الأول قوله: ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَكُمْ لَمَّا كُنْتُمْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، وعدل عن (ما) لثلاث تكرر، فيثقل اللفظ.

قلت: وكونها للثني هو الوارد عن ابن عباس، كما تقدم في نوع الغريب من طريق ابن أبي طلحة. وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: ﴿وَلَيْنَ ذَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ عِيدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].^(١)

وإذا دخلت النافية على الاسمية لم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس، وخرّج عليه قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالِكُمْ﴾^(٢).

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: كل شيء في القرآن (إن) فهو إنكار.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين:

ثم الأكثر إذا دخلت على الاسمية إهمالها، نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُ ذَاكُ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]. ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ﴾ [يس: ٣٢]. ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾ [طه: ٦٣]، في قراءة حفص وابن كثير.

(١) فالأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

(٢) القراءة المتواترة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وقد تعمل، نحو: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُكُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة الحرمين^(١).

وإذا دخلت على الفعل، فالأكثر كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِينَ أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ يَكَاذِبِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾ [القلم: ٥١] ﴿وَإِنْ تَنْظُرْكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وحيث وجدت (إن) وبعدها (اللام المفتوحة) فهي المخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وخرَجَ عليه: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

الخامس: أن تكون للتعليل ك: إذ، قاله الكوفيون. وخرَجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. ونحو ذلك، مما الفعل فيه محقق الوقوع.

وأجاب الجمهور عن آية المشيئة: بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو: بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرُّك، أو أن المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألا يموت منكم أحدٌ قبل الدخول. وعن سائر الآيات بأنه شرطٌ جيء به للتسهيل والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فأطعني.

السادس: أن تكون بمعنى قد، ذكره فطرب، وخرَجَ عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، أي: قد نفعت، ولا يصح معنى الشرط فيه، لأنه مأمور بالتذكير على كل حال. وقال غيره: هي للشرط، ومعناه: ذمهم واستبعاد نفع التذكير فيهم. وقيل التقدير: وإن لم تنفع، على حد قوله: ﴿سَرَّيْلَ تَفِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

فائدة: قال بعضهم: وقع في القرآن (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد، في ستة مواضع: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَانَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَا نَحْنُ نَحْصًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤]، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُمْ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿أَنْ نَقُصِّرُوا مِنْ صَلَاتِهِمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَيُعَوِّلْنَهُنَّ أَكْفُ بِرِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أن: بالفتح والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، ويقع في موضعين:

في الابتداء، فيكون في محل رفع، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَنْ تَمُوتُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) هما قارئ مكة المكرمة عبد الله بن كثير الداري، أبو معبد (ت: ١٢٠ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/٨٦).

وقارئ المدينة المنورة نافع بن عبد الرحمن الليثي، أبو رُويم (ت: ١٦٩ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/١٠٧).

وبعد لفظ دالٌّ على معنى غير اليقين: فيكون في محل رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]. ونصب، نحو: ﴿تَخْتَفَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]. وخفض، نحو: ﴿أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]. ﴿مَنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدَكُمْ أَلْمُوتِ﴾ [المنافقون: ١٠].

و«أن» هذه موصول حرفيٌّ، وتُوصَلُ بالفعل المتصرّف، مضارعاً كما مرَّ، وماضياً نحو: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٤].

وقد يرفع المضارع بعدها إهْمالاً لها، حملاً على (ما) أختها، كقراءة ابن مُحَيِّصين: (لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة) [البقرة: ٢٣٣].

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِلَ منزلته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، في قراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مُفسّرة بمنزلة أيٍّ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَتُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وشرطها: أن تُسَبِّقَ بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَمَا جَزَاءُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وأن يتأخر عنها جملة.

وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول، ومنه: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْكَلْبُ مِنْهُمْ أَنْ أَسْأَلُ﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على المشي.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله: ﴿أَنْ نُحْذِي مِنَ الْجِبَالِ يَوْمًا﴾ [النحل: ٦٨] مفسّرة، بأن قبله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾، والوحي هنا إلهام باتّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية؛ أي: باتخاذ الجبال.

وَأَلَّا يكون في الجملة السابقة أحرف القول.

وقال الزمخشري في قوله: ﴿مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنه يجوز أن تكون مفسّرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتهم إلّا بما أمرتني به أن اعبدوا الله.

قال ابن هشام^(١): وهو حسن، وعلى هذا فيقال في الضابط: ألا تكون فيه حروف القول إلّا والقول مؤوّل بغيره.

قلت: وهذا من الغرائب، كونهم يشربون أن يكون فيها معنى القول، فإذا جاء لفظه أولوه بما فيه معناه مع صريحه، وهو نظير ما تقدم من جعلهم أل في (الآن) زائدة، مع قولهم بتضمنها معناها. وألاً يدخل عليها حرف الجر.

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن تقع بعد لماً التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٢٣].

وزعم الأخفش: أنها تنصب المضارع وهي زائدة، وخرج عليه: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، قال: فهي زائدة، بدليل: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

الخامس: أن تكون شرطية كالمكسورة، قاله الكوفيون. وخرجوا عليه: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿صَفْحًا أَنْ كُتِبَ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

قال ابن هشام^(١): ويرجح عندي تواردهما على محل واحد، والأصل التوافق، وقد قرئ بالوجهين في الآيات المذكورة، ودخول الفاء بعدها في قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

السادس: أن تكون نافية، قال بعضهم في قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أي: لا يؤتى، والصحيح أنها مصدرية؛ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى، أي: بإيتاء أحد.

السابع: أن تكون للتعليل، كما قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَّعِبْرًا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ [المتحنة: ١] والصواب أنها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة.

الثامن: أن تكون بمعنى لثلاً، قاله بعضهم في قوله: ﴿بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، والصواب أنها مصدرية، والتقدير: كراهة أن تضلوا.

إن: بالكسر والتشديد، على أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق، وهو الغالب، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿إِنَّا إِلَهُكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

قال عبد القاهر: والتأكيد بها أقوى من التأكيد باللام، قال: وأكثر مواقعها - بحسب الاستقراء - الجواب لسؤال ظاهر أو مقدر، إذا كان للسائل فيه ظن.

والثاني: التعليل، أثبتته ابن جنّي وأهل البيان، ومثله بنحو: ﴿وَأَسْتَفِرُّوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهو نوع من التأكيد.

الثالث: معنى نعم، أثبتة الأكثرون، وخرَج عليه قوم منهم المبرِّد: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَحْرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

أَنَّ: بالفتح والتشديد، على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصح أنها فرع المكسورة، وأنها موصول حرفيٌّ تُؤوَل مع اسمها وخبرها بالمصدر. فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤوَل به من لفظه، نحو: ﴿لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢]، أي: قدرته. وإن كان جامداً قُدِّر بالكون.

وقد استشكل كونها للتأكيد: بأنك لو صرَّحت بالمصدر المنسبك منها لم يُقدِّ تأكيداً، وأجيب: بأن التأكيد للمصدر المنحل، وبهذا يُفترق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكون لعة في (لعل) وخرَج عليها: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، في قراءة الفتح، أي: لعلها.

أُنسى: اسم مشترك بين الاستفهام والشرط.

فأمَّا الاستفهام: فترد فيه بمعنى كيف، نحو: ﴿أَلَيْسَ لِي بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿أَلَمْ يُؤْتِكُون﴾ [التوبة: ٣٠]. ومن أين: نحو: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ أي: من أين أتى هذا؟ أي: من أين جاءنا؟

قال في «عروس الأفراح»^(١): والفرق بين (أين) و(من أين): أن (أين) سؤال عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، و(من أين) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء. وجعل من هذا المعنى ما قرئ شاذاً: (أَنَّى صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا)^(٢).

وبمعنى متى، وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. وأخرج ابن جرير الأول من طريق عن ابن عباس، وأخرج الثاني عن الربيع بن أنس واختاره، وأخرج الثالث عن الضحَّاك، وأخرج قولاً رابعاً عن ابن عمر وغيره، أنها بمعنى: (حيث شئتم).

واختار أبو حيَّان وغيره أنها في الآية شرطية، وحذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه؛ لأنها لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها، كما هو شأن الاستفهامية: أن تكتفي بما بعدها؛ أي: تكون كلاماً يحسن السكوت عليه إن كان اسماً أو فعلاً.

أَوْ: حرف عطف ترد لمعانٍ:

الشك من المتكلم، نحو: ﴿قَالُوا لَيْسَآ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]

والإبهام على السامع، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّآ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

والتخيير بين المعطوفين، بأنه يمتنع الجمع بينهما.

(١) «عروس الأفراح» ١/٤٥٠ عند أدوات الاستفهام. (٢) والقراءة المتواترة: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٥].

والإباحة بالأ لا يمتنع الجمع.

ومثل الثاني بقوله: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، ومثل الأول بقوله تعالى: ﴿فِيذِيَّةٍ مِنْ صِيَاٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقوله: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

واستشكل بأن الجمع في الآيتين غير ممتنع.

وأجاب ابن هشام^(١): بأنه ممتنع بالنسبة إلى وقوع كل كفارة أو فدية، بل يقع واحد منهن كفارة أو فدية، والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك.

قلت: وأوضح من هذا التمثيل قوله: ﴿أَنْ يُفْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ الآية [المائدة: ٣٣]. على قول من جعل الخيرة في ذلك إلى الإمام، فإنه يمتنع عليه الجمع بين هذه الأمور بل يفعل منها واحداً يؤدي اجتهاده إليه.

والتفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاجِرٌ أَوْ حَمُونٌ﴾ [الذاريات ٥٢]، أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

والإضراب كـ(بل)، وخرج عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ زَيْدُونَ﴾ [الصفوات: ١٤٧] ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]. وقراءة بعضهم: (أو كلما عاهدوا عهداً) [البقرة: ١٠٠]، بسكون الواو. ومطلق الجمع كالواو، نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يُحْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُنَّ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

والتقريب، ذكره الحريري وأبو البقاء، وجعل منه: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

ورُدَّ بأن التقريب مستفاد من غيرها.

ومعنى إلا في الاستثناء، ومعنى إلى، وهاتان يُنصب المضارعُ بعدهما بأن مضمره، وخرج عليها: ﴿لَا جَنَاحَ عَلَيْهِمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]. فقيل: إنه منصوب لا مجزوم بالعطف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾، لثلاثي يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى؛ فكيف يصح دفع الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟! ولأن المطلقات المفروض لهنَّ قد ذُكرن ثانياً بقوله: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كانت ﴿تَفْرِضُوا﴾ مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهنَّ مستويات في الذكر. وإذا قدّرت (أو) بمعنى (إلا) خرّجت المفروض لهنَّ عن مشاركة الممسوسات في الذكر، وكذا إذا قدّرت بمعنى (إلى) وتكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول: بمنع كون المعنى مدّة انتفاء أحدهما، بل مدّة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح.

وأجاب بعضهم عن الثاني: بأن ذكر المفروض لهّن، إنما كان لتيقّن النصف لهّن، لا لبيان أن لهّن شيئاً في الجملة.

ومما خرّج على هذا المعنى قراءة أبي: (تقاتلونهم أو يُسَلّمُوا).

تنبيهات:

الأول: لم يذكر المتقدمون لـ«أو» هذه المعاني، بل قالوا: هي لأحد الشئيين أو الأشياء. قال ابن هشام^(١): وهو التحقيق، والمعاني المذكورة مستفادة من القرائن.

الثاني: قال أبو البقاء: (أو) في النهي نقيضة (أو) في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آئِمًّا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جمع بينهما كان فعلاً للمنهى عنه مرتين، لأن كل واحد منهما أحدهما.

وقال غيره: (أو) في مثل هذا بمعنى الواو، تفيد الجمع.

وقال الطيبي: الأولى أنها على بابها، وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي، والنكرة في سياق النفي نعم، لأن المعنى قبل النهي: (تطيع آئماً أو كفوراً)، أي: واحداً منهما، فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتاً، فالمعنى: لا تطع واحداً منهما، فالتعميم فيهما من جهة النهي، وهي على بابها.

الثالث: لكون مبناها عدم التشريك عاد الضمير إلى مفرديهما بالإفراد، بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]. فقيل: إنها بمعنى الواو، وقيل: المعنى إن يكن الخصمان غنيين أو فقيرين.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: كل شيء في القرآن (أو) فهو مخير، فإذا كان ﴿فَمَنْ نَمَّ يَجِدْ﴾ فهو الأول فالأول.

وأخرج البيهقي في «سننه» [١٨٥/٥] عن ابن جريج قال: كل شيء في القرآن فيه (أو) فللتخير، إلا قوله: ﴿أَنْ يُفَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمخير فيها. قال الشافعي: وبهذا أقول.

أولى: في قوله تعالى: ﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠]، قال في «الصحيح»: قولهم: (أولى لك) كلمة تهديد ووعيد، قال الشاعر:

فَأَوْلَىٰ لَهُ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَهُ

قال الأصمعي: فمعناه قاربه ما يهلكه؛ أي: نزل به. قال الجوهري: ولم يقل أحد فيها أحسن ممّا قاله الأصمعي.

وقال قومٌ: هو اسم فعل مبني، ومعناه: وَلَيْكَ شَرٌّ بعد شر، و(لك) تبيين.

وقيل: هو علم للوعيد غير مصروف، ولذا لم ينون، وإنَّ محله رفع على الابتداء، ولك: الخبر، ووزنه على هذا (فَعَلَى)، والألف للإلحاق. وقيل (افعل).

وقيل: معناه الويل لك، وأنه مقلوب منه، والأصل (أُوَيْل)، فأخر حرف العلة، ومنه قول الخنساء^(١):

هَمَمْتُ لِـنَفْسِي بِعَضِّ الـهُمُومِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وقيل: معناه: الـذَمُّ لك أولى من تركه، فحذف المبتدأ، لكثرة دَوْرَانِهِ في الكلام.

وقيل: المعنى: أنت أولى وأجدُرُ بهذا العذاب.

وقال ثعلب^(٢): (أولى لك) في كلام العرب معناه مقاربة الهلاك، كأنه يقول: قد وليت الهلاك،

أو: قد دانيت الهلاك، وأصله من الولي وهو القرب، ومنه: ﴿فَتَلَبُّوا زِينَكُمْ يُلَبُّوكُمُ﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي يقربون منكم.

وقال النحاس^(٣): العرب تقول: أولى لك، أي: كدت تهلك، وكأنَّ تقديره: أولى لك المهلكة.

إي:^(٤) بالكسر والسكون؛ حرف جواب بمعنى نعم، فتكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولو عُدَّ الطالب. قال النحاة: ولا تقع إلا قبل القَسَمِ.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَسَسْتَغْوِيكَ أَحَقُّ هُوَ قُلِّ إِى وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣].

أي: بالفتح والتشديد، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ فَصَبِئَتْ فَلَا عُدُونَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿أَيُّمَا

تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثاني: استفهامية، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وإنما يُسألُ بها عما يميّز

أحد المتشاركين في أمر يعُمُّهما، نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب

محمد ﷺ؟

الثالث: موصولة، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيْمَهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

وهي في الأوجه الثلاثة معربة، وتبنى في الوجه الثالث على الضمِّ إذا حذف عائدها وأضيفت

كآلية المذكورة، وأعربها الأخصف في هذه الحالة أيضاً، وخرَّج عليه قراءة بعضهم بالنصب، وأوَّل

(١) في «ديوانها» ص ١٢٦، والخنساء: تماضر بنت عمرو (ت: ٢٤ هـ) في خلافة سيدنا عثمان ؓ في البادية.

(٢) ثعلب: أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت: ٢٩١ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٢١٤.

(٣) النحاس: أحمد بن محمد، نحوي مصري مفسر أديب (ت: ٣٣٨ هـ). «النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٠٠، «إنباه الرواة»

١٠١/١.

(٤) انظر «المعني» ص ١٠٥.

قراءة الضم على الحكاية، وأولها غيره على التعليق للفعل، وأولها الزمخشري على أنها خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: لننزعنَّ بعض كل شيعه، فكأنه قيل: من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدأ المكتنفان لـ: «أي».

وزعم ابن الطراوة^(١): «أنها في الآية مقطوعة عن الإضافة مبنية، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر، ورد: برسم الضمير متصلاً بـ: أي، وبالإجماع على إعرابها إذا لم تُصَف.

الرابع: أن تكون وُضِلَّة إلى نداء ما فيه أل، نحو: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾.

إِذَا: زعم الزجاج أنها اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثم اختلفوا فيه على أقوال: أحدها: أنه كله ضمير، وهو ما أنصل به.

والثاني: أنه وحده ضمير، وما بعده اسم مضاف له يفسر ما يراد به من تكلم وغيبة وخطاب، نحو: ﴿فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿بَلْ يَأْتِيَهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

والثالث: أنه وحده ضمير، وما بعده حروف تُفسر المراد.

والرابع: أنه عماد، وما بعده هو الضمير. وقد غلظ من زعم أنه مشتق.

وفيه سبع لغات قرئ بها: بتشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورة ومفتوحة، هذه ثمانية، يسقط منها بفتح الهاء مع التشديد.

أَيَّان: اسم استفهام، وإنما يُستفهم به عن الزمان المستقبل، كما جزم به ابن مالك وأبو حيَّان، ولم يذكر فيه خلافاً.

وذكر صاحب إيضاح المعاني مجيئها للماضي.

وقال السكاكي: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، نحو: ﴿أَيَّانَ مَرَسَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الذاريات: ١٢].

والمشهور عند النحاة أنها كـ: متى، تستعمل في التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النحاة علي بن عيسى الرِّبَعِي، وتبعه صاحب «البيسط» فقال: إنما تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظم أمره.

وفي «الكشاف»^(٢): قيل: إنها مشتقة من أوى، (فعلان) منه، لأن معناه: أي وقت، وأي فعل، من آويت إليه، لأن البعض آو إلى الكلّ ومتساند بدله، وهو بعيد. وقيل: أصله أيّ أن.

وقيل: أيّ أوان، حذفت الهمزة من (أوان)، والياء الثانية من (أيّ) وقلبت الواو ياء وأدغمت الساكنة فيها.

(١) ابن الطراوة: سليمان بن محمد أبو الحسين، المالقي، أديب، أندلسي كان بصيراً بالنحو (ت: ٥٢٨ هـ).
«بغية الوعاة» ٢٦٣.

(٢) «الكشاف» ١٣٤/٢ سورة الأعراف: ١٨٧.

وقرئ بكسر همزتها.

أَيْسَنَ : اسم استفهام عن المكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. وترد شرطاً عاماً في الأمكنة، وأينما أعم منها، نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

الباء الموحدة:

حرف جر له معان:

أشهرها: الإلصاق، ولم يذكر لها سبويه غيره.

وقيل: إنه لا يفارقها، قال في شرح «اللّب»: وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر.

ثم قد يكون حقيقة، نحو: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أي: أَلصِقُوا المسح برؤوسكم. ﴿فَأَمْسَحُوا بُيُوتَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. وقد يكون مجازاً، نحو: ﴿وَإِذَا مَرَأَتْهُمُ﴾ [المطففين: ٣٠]، أي: بمكان يقربون منه.

الثاني: التعدية كالهزمة، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، أي: أذهب، كما قال: ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسُ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وزعم المبرد والشهيلي: أن بين تعدية الباء والهزمة فرقا، وأنت إذا قلت: ذهبت بزبد، كنت مصاحبا له في الذهاب. ورد بالآية.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كباء البسمة.

الرابع: السببية، وهي التي تدخل على سبب الفعل، نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠] ﴿ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ إِتَخَاذِكُمْ الْعَجَل﴾ [البقرة: ٥٤]، ويعبر عنها أيضاً بالتعليل.

الخامس: المصاحبة كعم، نحو: ﴿أَقِطْ بِسَلْوَةٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨].

السادس: الظرفي كفي، زماناً ومكاناً، نحو: ﴿بَجَنَّتْهُمُ سِحْرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

السابع: الاستعلاء كعلی، نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْتَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: عليه، بدليل: ﴿إِلَّا كَمَا آمَنَ كُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثامن: المجاوزة كعن، نحو: ﴿فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه. بدليل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

ثم قيل: تختص بالسؤال، وقيل: لا، نحو: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [التحریم: ٨]؛ أي: وعن أيمانهم. ﴿وَيَوْمَ نَسْفُقُ السَّمَاءَ بِالْغَمَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أي: عنه.

التاسع: التبعض كمن، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

العاشر: الغاية كإلى، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِنِ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ أي: إلي.

الحادي عشر: المقابلة؛ وهي الداخلة على الأعواض، نحو: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدرها باء السببية - كما قال المعتزلة - لأن المعطى بعوضٍ قد يعطى مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة:

فتزاد في الفاعل وجوباً في نحو: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَصْبِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وجوازاً غالباً في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن الاسم الكريم فاعل، و﴿شَهِيدًا﴾ نصبٌ على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال، لأن الاسم في قوله: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

قال ابن الشجري^(١): وفعل ذلك إيذاناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها. وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (أكتفى).

قال ابن هشام^(٢): وهو من الحُسن بمكان.

وقيل: الفاعل مقدر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحُذِفَ المصدر، وبقي معموله دالاً عليه.

ولا تزداد في فاعل (كفى) بمعنى وقى، نحو: ﴿سَبَّحْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ جِبْنَغَ الْأَخْلِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ﴾ [الحج: ٢٥].

وفي المبتدأ: نحو: ﴿بِأَيَّتِكُمْ أَلْفُتُونُ﴾ [القلم: ٦]؛ أي: أيكم. وقيل: هي ظرفية؛ أي: في أي طائفة منكم.

وفي اسم ليس، في قراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ [البقرة: ١٨٩]، بنصب ﴿البرُّ﴾^(٣).

وفي الخبر المنفي، نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: والموجب، وخرَجَ عليه: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَبْثُلُهَا﴾ [يونس: ٢٧].

وفي التوكيد: وجعل منه: ﴿يَرْبِضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فائدة: اختلف في الباء، من قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فقيل: للإلصاق، وقيل: للتبعيض، وقيل: زائدة، وقيل: للاستعانة. وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإن (مسح) يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

(١) ابن الشجري: هبة الله بن علي، أبو السعادات، من أئمة العلم واللغة والأدب وأحوال العرب (ت: ٥٤٢ هـ).
«النجوم الزاهرة» ٢٨١/٥.

(٢) في «المغني» ص ١٤٤.

(٣) ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ قراءة حفظ وحمزة، وافهما المطوعي. «ليس البرُّ» قراءة الباقيين. انظر «إبراز المعاني من حرز الأمان» (٣٥٥/١)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» ص ١٩٩.

بـ : حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطال لما قبلها، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد. ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠].
وتارة يكون معناه الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَلْقَوْنَ فِيهِ الْبَلَاءَ وَهُوَ لَا يُظَاهِرُونَ بِلِّ قُلُوبِهِمْ فِي غَيْبَتِهِ مِنْ هَذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢ - ٦٣]، فما قبل ﴿بَلْ﴾ فيه على حاله، وكذا ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [١٤] و﴿ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [١٥] بَلْ تُؤْتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦].

وذكر ابن مالك في شرح «كافيته»^(١): أنها لا تقع في القرآن إلا على هذا الوجه، ووهمه ابن هشام^(٢)، وسبق ابن مالك إلى ذلك صاحب «السيوط»، ووافقه ابن الحاجب، فقال في شرح «المفصل»: «يبطال الأوّل وإثباته للثاني إن كان في الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله في القرآن. انتهى».

أمّا إذا تلاها مفرد فهي حرف عطف، ولم تقع في القرآن كذلك.

بـ : حرف أصليّ الألف، وقيل: الأصل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث بدليل إمالتها.

ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون ردّاً لنفي يقع قبلها، نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى﴾ [النحل: ٢٨]، أي: عملتم السوء، ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ مَيِّتَ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨]، أي: يبعثهم، ﴿رَضِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّتَيْنِ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ثم قال: ﴿بَلَى﴾ [آل عمران: ٧٦]، أي: عليهم سبيل، ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ [البقرة: ١١١]، ثم قال: ﴿بَلَى﴾ [البقرة: ١١٢] أي: يدخلها غيرهم، ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا الْكَاذِبُ إِلَّا أُنْيَامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، ثم قال: ﴿بَلَى﴾ [البقرة: ٨١]، أي: تمسهم ويخلدون فيها.

الثاني: أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فتفيد إبطاله؛ سواء كان الاستفهام حقيقياً، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخاً، نحو: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ﴾ [٣] بَلَى﴾ [القيامة: ٣ - ٤]. أو تقريرياً، نحو: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم، كفروا. ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، فكأنهم قالوا: لست ربنا، بخلاف بلى، فإنها لإبطال النفي، فالتقدير: أنت ربنا.

ونازع في ذلك السهيلي وغيره: بأن الاستفهام التقريري خبرٌ موجب، ولذلك امتنع سيبويه من

(١) «الكافية الشافية» أرجوزة في النحو والصرف لابن مالك في (٢٧٩٤) بيتاً. وليست الألفية المشهورة سوى «خلاصة»

للكافية. وقد شرح ابن مالك كافيته نثراً باسم «الوافية». أفاده محققو «المغني» ص ١٥٢.

(٢) في «المغني» ص ١٥٢.

جعل (أم) متصلة في قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (١) أمر أنا خبرٌ ﴿[الزخرف: ٥١ - ٥٢]، لأنها بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

قال ابن هشام^(١): ويشكل عليهم أن بلى لا يُجاب بها عن الإيجاب اتفاقاً.

بئس : فعلٌ لإنشاء الذم، لا يتصرف.

بين : قال الراغب^(٢): هي موضوعة للحلّل بين الشئين ووسطهما، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢].

وتارة تستعمل ظرفاً وتارة اسماً، فمن الظرف: ﴿لَا نُفْقِدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]،

﴿فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ جُنُودِكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، ﴿فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٢].

ولا تستعمل إلا فيما له مسافة، نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعداً، نحو: وبين

الرجلين، وبين القوم، ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كرر، نحو: ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿فَأَجْعَل بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨].

وقرى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه

اسم مصدر بمعنى الوصل.

ويحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾

[الكهف: ٦١]، أي: فراقهما.

التاء : حرف جر معناه القسم، يختص بالتعجب وباسم الله تعالى، قال في «الكشاف»^(٣) في

قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباء أصل حرف القسم، والواو بدل

منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على

يديه وتأتيه مع عتو نمرود وقهره. انتهى.

تبارك : فعل لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يستعمل إلا لله.

تعال : فعل أمر، لا يتصرف، ومن ثم قيل: إنه اسم فعل.

ثُمَّ : حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل خلاف.

أما التشريك فزعم الكوفيون والأخفش: أنه قد يتخلف، بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة،

وخرّجوا على ذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ

اللَّهِ إِلَّا إِلَىٰ إِلَهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨].

وأجيب بأن الجواب فيها مقدر.

(٢) في «مفرداته» مادة: بين.

(١) في «المغني» ص ١٥٤.

(٣) «الكشاف» ٥٧٦/٢ سورة الأنبياء: ٥٧.

وأما الترتيب والمهلة فخالف قومٌ في اقتضاها إياهما، تمسكاً بقوله: ﴿حَفَقَكَ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ نَمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ۗ ثُمَّ سَوَّاهُ﴾ [السجدة: ٧-٩]، ﴿وَإِنِّي لَفَعَّازٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، والاهتداء سابقٌ على ذلك، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ كَانَ يَأْتِيكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣-١٥٤].

وأجيب: عن الكل بأن «ثم» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم.

قال ابن هشام^(١): وغير هذا الجواب أنفع منه؛ لأنه يصحح الترتيب فقط لا المهلة، إذ لا تراخي بين الإخبارين. والجواب المصحح لهما ما قيل في الأولى: إن العطف على مقدر، أي: من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها، وفي الثانية: أن ﴿سَوَّاهُ﴾ عطف على الجملة الأولى لا الثانية، وفي الثالثة أن المراد: ثم دام على الهداية.

فائدة: أجرى الكوفيون (ثُمَّ) مجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، وخرج عليه قراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يُدْرِكْهُ﴾.

ثُمَّ: بالفتح، اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: ﴿وَأَرْزَلْنَا نَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غلظ من أعربه مفعولاً لـ (رأيت) في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]. وقرئ: ﴿فَأَتَيْنَا مَرْجِعَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٦]، أي: هنالك الله شهيد، بدليل: ﴿هَذَاكَ الْوَالِيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

وقال الطبري في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١] معناه: هنالك، وليست ثُمَّ العاطفة.

وهذا وهمٌ، أشبه عليه المضمومة بالمتفوحة.

وفي «التوشيح» لخطاب: (ثُمَّ) ظرفٌ فيه معنى الإشارة إلى حيث، لأنه هو في المعنى.

جعل: قال الراغب^(٢): لفظ عام في الأفعال كلها، وهو أعمٌ من: فَعَلَ، وَصَنَعَ، وسائر أخواتها، ويتصرف على خمسة أوجه:

أحدها: يجري مجرى صار وطفق، ولا يتعدى، نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرى أوجد، فيتعدى لمفعول واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [النحل: ٨١].

والرابع: في تصيير الشيء على حالة دون حالة، نحو: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فُرْشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

(٢) في «مفرداته» مادة: جعل.

(١) في «المعنى» ص ١٦٠.

الخامس: الحكم بالشيء على الشيء، حقاً كان، نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، نحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿الَّذِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

حاشاً^(١): اسمٌ بمعنى التنزيه في قوله تعالى: ﴿حَسَّ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿حَسَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، لا فعلٌ ولا حرف، بدليل قراءة بعضهم: (حاشاً لله) بالتنوين، كما يقال: (براءة لله) وقراءة ابن مسعود: ﴿حاشا لله﴾ بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله. ودخولها على اللام في قراءة السبعة، والجارُّ لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبنائها، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً.

وزعم قوم أنها اسم فعل، معناه: أتبراً وتبرأت، لبنائها.

وردَّ بإعرابها في بعض اللغات.

وزعم المبرِّد وابن جني: أنها فعلٌ، وأنَّ المعنى في الآية: جانبَ يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتَّى في الآية الأخرى.

وقال الفارسي: حاشا فعل من الحشا، وهو الناحية؛ أي: صار في ناحية؛ أي: بُعد مما رُبي به، وتنحَّى عنه، فلم يغشه ولم يلبسه.

ولم يقع في القرآن حاشاً إلا استثنائية.

حَسَّى^(٢): حرفٌ لانتهاء الغاية كـ(إلى)، لكن يفترقان في أمور:

فتنفرد حتى بأنَّها لا تجرُّ إلا الظاهر، وإلا الآخر المسبوق بذي أجزاء أو المُلاقي له، نحو: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطَّعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

وأنها لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً.

وأنها لا يقابل بها ابتداء الغاية.

وأنها يقع بعدها المضارع المنصوب بـ: أن المقدرة، ويكونان في تأويل مصدرٍ مخفوضٍ.

ثم لها حينئذ ثلاثة معان:

مرادفة إلى، نحو: ﴿أَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوحَى﴾ [طه: ٩١]؛ أي: إلى رجوعه.

ومرادفة كي التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ

عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧].

وتحتملهما: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لِيحَى حَتَّى تَبْغَى حَتَّى تَبْغَى إِلَكَ أَمْرٌ لِلَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

ومرادفة إلا في الاستثناء: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنَ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾ [البقرة:

[١٠٢].

مسألة: متى دلَّ دليلٌ على دخول الغاية التي بعد (إلى) و(حتى) في حُكم ما قبلها، أو على عدم دخوله، فواضح أنه يُعمل به.

فالأول: نحو: ﴿وَأَيُّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ دلت السنة^(١) على دخول المرافق والكعبين في الغسل.

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى آتِلٍ﴾ [البقرة: ١٨٧] دلَّ النهي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام [البخاري: ١٩٦١، ومسلم: ٢٥٦٤، وأحمد: ٧٧٨٦]. ﴿فَنَظَرُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً، وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتقويت حق الدائن. وإن لم يدل دليل على واحد منهما ففيهما أربعة أقوال^(٢):

أحدها: - وهو الأصح - تدخل مع (حتى) دون (إلى) حملاً على الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع (إلى) والدخول مع (حتى)، فوجب الحمل عليه عند التردد. والثاني: تدخل فيهما عليه.

والثالث: لا فيهما، واستدل للقولين في استوائهما بقوله: ﴿وَمَتَّعْتُمُ إِلَى حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]. وقرأ ابن مسعود: (حتى حين)^(٣).

تنبيه: ترد حتى ابتدائية؛ أي: حرفاً يُبتدأ بعده الجمل؛ أي: تُستأنف، فتدخل على الاسمى والفعلية المضارعية والماضية، نحو: (حتى يقول الرسول) [البقرة: ٢١٤]، بالرفع^(٤)، ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وادعى ابن مالك أنها في الآيات جازة لـ: إذا، ولـ: أن مضمرة في الآيتين؛ والأكثرون على خلافه.

وترد عاطفة، ولا أعلمه في القرآن؛ لأن العطف بها قليل جداً، ومن ثم أنكره الكوفيون البتة.

فائدة: إبدال حائها عيناً لغمّة هذيل، وبها قرأ ابن مسعود.

حيث^(٥): ظرف مكان. قال الأخفش: وترد للزمان.

مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات؛ فإن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، ولهذا قال الزجاج في قوله: ﴿وَنَاصِيئَتِهِمْ لَا تُؤْمِنُ﴾ [الأعراف: ٢٧]: ما بعد حيث صلة لها، وليست بمضافة إليه، يعني أنها غير مضافة للجمله بعدها، فصارت كالصلة لها؛ أي: كالزيادة، وليست جزءاً منها. وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة فردَّ عليه.

ومن العرب من يعربها، ومنهم من يبينها على الكسر لالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف،

(١) فيما رواه أحمد (٩١٩٥)، والبخاري (١٣٦)، ومسلم (٥٧٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) ذكر الثلاثة وترك القول الرابع. وهي قراءة متواترة، قرأها نافع.

(٣) قرأ نافع وحده بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. «السبعة» ١٨١. (٥) انظر «المغني» ص ١٧٦.

وتحتملهما قراءة من قرأ: (من حيث لا يعلمون) [الأعراف: ١٨٢] بالكسر^(١). (والله أعلم حيث يجعل رسالته) [الأنعام: ١٢٤] بالفتح.

والمشهور أنها لا تنصرف.

وجَوَزَ قَوْمٌ فِي آيَةِ الْآخِرَةِ كَوْنَهَا مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ، قَالُوا: وَلَا تَكُونُ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي مَكَانٍ، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى: اللَّهُ يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمَسْتَحَقَّ لَوْضَعِ الرَّسَالَةِ، لَا شَيْئًا فِي الْمَكَانِ. وَعَلَى هَذَا فَالْناصِبُ لَهَا (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِلَّا إِنْ أَوْلَتْهُ بِعَالِمٍ.

وقال أبو حيان: الظاهر إقرارها على الظرفية المجازية، وتضمين (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فالتقدير: الله أنفذُ علماً حيث يجعل؛ أي: هو نافذ العلم في هذا الموضوع.

دون: ترد ظرفاً نقيض (فوق)، فلا تنصرف على المشهور.

وقيل: تنصرف، وبالوجهين قرئ: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] بالرفع والنصب^(٢).

وترد اسماً بمعنى (غير) نحو: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [الأنبياء: ٢٤]، أي: غيره.

وقال الزمخشري: معناه: أدنى مكان من الشيء.

وُتَّعْمَلُ لِلتَّفَاوُتِ فِي الْحَالِ، نَحْوُ: زَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو، أَيْ: فِي الشَّرْفِ وَالْعِلْمِ.

وَأُتَّسَعُ فِيهِ فَاسْتَعْمَلُ فِي تَجَاوُزِ حَدٍّ إِلَى حَدٍّ، نَحْوُ: ﴿لَا نَتَّخِذُ الْكٰفِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[النساء: ١٤٤]، أَيْ: لَا تَجَاوَزُوا وِلَايَةَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى وِلَايَةِ الْكٰفِرِينَ.

ذو: اسم بمعنى صاحب، وُضِعَ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى وَصْفِ الذَّوَاتِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، كَمَا أَنَّ (الذّي)

وُضِعَتْ صِلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمْلِ.

وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا.

وَلَا يُضَافُ إِلَى ضَمِيرٍ وَلَا مُشْتَقٍّ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ، وَخَرَّجَ عَلَيْهِ ابْنَ مَسْعُودٍ: (فَوْقَ كُلِّ ذِي

عَالَمٍ عَلِيمٍ) [يوسف: ٧٦]^(٣).

وَأَجَابَ الْأَكْثَرُونَ عَنْهَا بِأَنَّ الْعَالَمَ هُنَا مَصْدَرٌ كَالْبَاطِلِ، أَوْ بِأَنَّ ﴿ذِي﴾ زَائِدَةٌ.

قَالَ السُّهَيْلِيُّ: وَالْوَصْفُ بِ(ذُو) أَبْلَغُ مِنَ الْوَصْفِ بِصَاحِبٍ، وَالْإِضَافَةُ بِهَا أَشْرَفُ، فَإِنَّ (ذُو) يُضَافُ

لِلتَّابِعِ، وَصَاحِبٌ يُضَافُ إِلَى الْمَتَّبِعِ، تَقُولُ: أَبُو هُرَيْرَةَ صَاحِبُ النَّبِيِّ، وَلَا تَقُولُ: النَّبِيُّ صَاحِبُ

أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَمَّا (ذُو) فَإِنَّكَ تَقُولُ: ذُو الْمَالِ وَذُو الْفَرَسِ، فَتَجِدُ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى مَتَّبِعَةً غَيْرَ تَابِعٍ، وَبُنِيَ

عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ [الآية: ٨٧]: ﴿وَدَا الْنُونِ﴾، فَأُضَافَهُ إِلَى النَّوْنِ وَهُوَ

الْحَوْتِ، وَقَالَ فِي سُورَةِ ن [الآية: ٤٨]: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْمُتُونِ﴾، قَالَ: وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، لَكِنْ بَيْنَ

(١) هما قراءتان شاذتان، والمتواترة: ضَمُّ (حيث).

(٢) الرفع: قراءة شاذة، والنصب: متواترة.

(٣) المتواترة: ﴿عَلِيمٍ عَلِيمٍ﴾.

اللفظين تفاوتٌ كثيرٌ في حسن الإشارة إلى الحالتين؛ فإنه حين ذكره في معرض الشاء عليه أتى بـ: ذي؛ لأن الإضافة بها أشرف، وبـ: الثون؛ لأن لفظه أشرف من لفظ الحوت، لوجوده في أوائل السور؛ وليس في لفظ الحوت ما يشرفه لذلك، فأتى به وبصاحب حين ذكره في معرض النهي عن أتباعه.

رويداً: اسم لا يتكلم به إلا مُصَغِّراً مأموراً به، وهو تصغير (رَوَد)، وهو المهمل.

رَبّ: حرف في معناه ثمانية أقوال:

أحدها: أنها للتقليل دائماً، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتكثير دائماً، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]. فإنه يكثر منهم تمنّي ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفيقون بحيث يتمنون ذلك إلا قليلاً.

الثالث: أنها لهما على السواء.

الرابع: للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وهو اختياري.

الخامس: عكسه.

السادس: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات، لا يدُلُّ على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج.

السابع: للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

الثامن: لمبهم العدد، تكون قليلاً وتكثيراً، وتدخل عليها (ما) فتكفُّها عن عمل الجرّ وتدخلها على الجمل. والغالب حينئذ دخولها على الفعلية الماضي فعلها لفظاً ومعنى، ومن دخولها على المستقبل الآية السابقة. قيل: إنه على حدّ: ﴿وَفِيهِ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩].

السين: حرف يختصُّ بالمضارع ويخلصه للاستقبال، ويتنزّل منه منزلة الجزء، فلذا لم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معه أضيقت منها مع (سوف).

وعبارة المُعَرَّبِينَ: حرف تنفيس، ومعناها حرف توسُّع، لأنها نقلت المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذكر بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُنَّ آخِرِينَ﴾ [النساء:

٩١]، ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، لأن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَهُمْ﴾ فجاءت السين إعلماً بالاستمرار لا للاستقبال.

قال ابن هشام^(١): وهذا لا يعرفه النحويون. بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقية على الاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

قال: وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة؛ ولم أرَ من فهمَ وجهَ ذلك، ووجهُ: أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيته معناه، وقد أوماً إلى ذلك في سورة البقرة: فقال: ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين. وصرح به في سورة براءة، فقال في قوله: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك.

سوف: كالسين، وأوسع زماناً منها عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم. وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥].

قال أبو حيان: وإنما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في (لسيدحرج)، ثم طرد الباقي.

قال ابن بابشاذ^(١): والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعد، وقد تستعمل (سوف) في الوعد، والسين في الوعيد. سواء: تكون بمعنى (مستوى) فتقصر مع الكسر، نحو: ﴿مَكَانًا سُوءًا﴾ [طه: ٥٨]. وتمد مع الفتح، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وبمعنى الوسط، فيمد مع الفتح، نحو: ﴿فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥].

وبمعنى التمام فكذلك، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ [فصلت: ١٠]؛ أي: تماماً.

ويجوز أن يكون منه: ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءٍ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢].

ولم ترد في القرآن بمعنى غير. وقيل: وردت، وجعل منه في «البرهان»: ﴿فَقَدَّ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢]، وهو وهم، وأحسن منه قول الكلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوءًا﴾ [طه: ٥٨]: إنها استثنائية، والمستثنى محذوف، أي: مكاناً سوى هذا المكان، حكاة الكرمانى في «عجائبه»^(٢) قال: وفيه بُعد، لأنها لا تستعمل غير مُضافة.

سواء: فعل للذم لا يتصرف.

سبحان: مصدر بمعنى التسبيح، لازم النصب والإضافة إلى مفرد ظاهر، نحو: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]. ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [الإسراء: ١]. أو مضمر، نحو: ﴿سُبْحَانَكَ أَنْتَ بَعْدَ مَا نَبَّأْنَا بِكَ الْبَاقِيَ﴾ [البقرة: ٣٢]. وهو مما أميت فعله.

(١) ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد، مصري، تعلم في العراق، وبرع في العربية (ت: ٤٦٩ هـ). «حسن المحاضرة» ٣٠٦/١.

(٢) «عجائب التأويل» ٧١٩/١ سورة طه: ٥٨.

وفي «العجائب»^(١) للكرماني: من الغريب ما ذكره المفصل أنه مصدر (سَبَّح) إذا رفع صوته بالدعاء والذِّكْر. وأنشد:

قَبَّحَ إِلَاهَهُ وَجُوهَ تَغْلِبَ كَلَّمَا سَبَّحَ الْحَجِيحُ وَكَبَّرُوا إِهْلَالًا

أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن ابن عباس في قوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ قال: تنزيه الله نفسه عن السوء. ظنَّ: أصله للاعتقاد الراجح، كقوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّ أَنْ يُبَيِّمَ حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقد تستعمل بمعنى اليقين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن مجاهد قال: كُلُّ ظَنٍّ فِي الْقُرْآنِ يَقِينٌ؛ وهذا مشكلٌ بكثير من الآيات لم تستعمل فيها بمعنى اليقين، كآية الأولى.

وقال الزركشي في «البرهان»^(٣): الفرق بينهما في القرآن ضابطان:

أحدهما: أنه حيث وجد الظَّنُّ محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وجد مذموماً متوعداً عليه بالعقاب فهو الشك.

والثاني: أن كلَّ ظَنٍّ يتصل بعده (أَنْ) الخفيفة فهو شك، نحو: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢]. وكل ظن يتصل به (أَنَّ) المشددة فهو يقين، كقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنْ أَمْلِكَ حِسَابِيَّةَ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفِئَاءُ﴾ [القيامة: ٢٨]. وقرئ: (وَأَيُّقِنُ أَنَّهُ الْفِرَاقُ) والمعنى في ذلك: أَنَّ الْمَشْدَدَةَ للتأكيد فدخلت على اليقين، والخفيفة بخلافها فدخلت في الشك، ولهذا دخلت الأولى في العلم، نحو: ﴿فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ سَعَةً﴾ [الأنفال: ٦٦].

والثانية في الحُصْبَانِ، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١].

ذكر ذلك الراغب في «تفسيره»، وأورد على هذا الضابط: ﴿وَلَطَّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]. وأجيب بأنها هنا اتصلت بالاسم، وهو ﴿مَلْجَأًا﴾، وفي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره في «البرهان»^(٤) قال: فتمسك بهذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

وقال ابن الأنباري: قال ثعلب: العرب تجعل الظنَّ علماً وشكاً وكذباً: فإن قامت براهين العلم، فكانت أكبر من براهين الشكِّ، فالظنُّ يقين. وإن اعتدلت براهين اليقين وبراهين الشكِّ، فالظنُّ شك. وإن زادت براهين الشكِّ على براهين اليقين، فالظنُّ كذب؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] أراد: يكذبون. انتهى.

(١) «عجائب التأويل» ١/ ٦٢٠ أول سورة الإسراء، وفيه: والغريب: ما سبق أنه من «سَبَّح» إذا رفع صوته. قال الشاعر:

قَبَّحَ إِلَاهَهُ وَجُوهَ تَغْلِبَ كَلَّمَا شَبَّحَ الْحَجِيحُ وَكَبَّرُوا إِهْلَالًا
والبيت لجرير وهو في ديوانه ١/ ٥٢ وقال شارحه: الشُّبْحُ: رفع الأيدي بالدعاء، والإهلال: رفع الصوت.

(٢) في «تفسيره» ١/ ٨١ (٣٤٤) البقرة: ٣٢.

(٣) «البرهان...» ٤/ ١٣٨ النوع ٤٦. (٤) «البرهان...» ٤/ ١٣٨ النوع ٤٦.

على : حرف جر له معانٍ :

أشهرها : الاستعلاء حساً أو معنئى ، نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون : ٢٢] . ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيَا فَإِنَّ ﴾ [الرحمن : ٢٦] . ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] . ﴿ وَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ [الشعراء : ١٤] .
ثانيها : للمصاحبة كمع ، نحو : ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، أي : مع حُبِّهِ . ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَعْفَرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد : ٦] .

ثالثها : للابتداء كمن ، نحو : ﴿ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطففين : ٢] ، أي : من الناس . ﴿ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ ﴾ [المؤمنون : ٥ - ٦] ، أي : منهم ، بدليل : «احفظ عورتك إلا من زوجتك» .
[حسن : أحمد : ٢٠٠٣٤ ، وأبو داود : ٤٠١٧ ، والترمذي : ٢٧٦٩] .

رابعها : التعليل كاللام ، نحو : ﴿ وَلِشُكْرِئِذِ اللَّهِ عَلَىٰ مَا هَدَيْنَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، أي : لهدايته إياكم .

خامسها : الظرفية كفي ، نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص : ١٥] ، أي : في حين . ﴿ وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، أي : في زمن ملكه .
سادسها : معنى الباء ، نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ [الأعراف : ١٠٥] ، أي : بأن ، كما قرأ أبي .
فائدة : هي في نحو : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَىٰ آلِيهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان : ٥٨] بمعنى الإضافة والإسناد ؛ أي : أضيف توكلتك وأسنده إليه ، كذا قيل ، وعندى أنها فيه بمعنى باء الاستعانة . وفي نحو : ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام : ١٢] لتأكيد التفضل لا الإيجاب والاستحقاق ، وكذا في نحو : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ [الغاشية : ٢٦] لتأكيد المجازاة .

قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترب بعلى ، وإذا أريدت النعمة أني بها ، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يعجبُه ، قال : «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات» . وإذا رأى ما يكره قال : «الحمد لله على كل حال» [ابن ماجه : ٣٨٠٣] .

تنبيه : ترد (على) اسماً - فيما ذكره الأخفش - إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو : ﴿ أَسِسْكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، لما تقدمت الإشارة إليه في «إلى» . وتردُ فعلاً من العلو ، ومنه : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [القصص : ٤] .

عـن : حرف جر له معانٍ :

أشهرها : المجاوزة ، نحو : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور : ٦٣] ، أي : يجاوزونه ويبعدون عنه .

ثانيها : البدل ، نحو : ﴿ لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة : ٤٨] .

ثالثها : التعليل ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْهَارًا لِزِهِمَ لِيُصِيبَهُمْ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ ﴾ [التوبة : ١١٤] ، أي : لأجل موعدة . ﴿ وَمَا نَحْنُ بِسَارِكِي الْهَيْبَتِ عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [هود : ٥٣] ، أي : لقولك .

رابعها: بمعنى على، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَخَلُّ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها.

خامسها: بمعنى من، نحو: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤]، أي: منهم؛ بدليل: ﴿فَقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسها: بمعنى بعد، نحو: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣]. بدليل أن في آية أخرى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة.

تنبيه: تردُّ اسماً إذا دخل عليها (من). وجعل منه ابن هشام^(١): ﴿ثُمَّ لَأَنبِتَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: فتقدَّر معطوفة على مجرور (من) لا على (من) ومجرورها.

عسى: فعل جامد لا يتصرف، ومن ثم ادعى قوم أنه حرف.

ومعناه التَّرجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكُونُوا شِيبًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدنو، نحو: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢].

وقال الكسائي: كلُّ ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحد كالأية السابقة، ووجه على معنى: عسى الأمر أن يكون كذا. وما كان على الاستفهام فإنه يجمع، نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]. قال أبو عبيدة: معناه هل عرفتم ذلك، وهل أخبرتموه؟

وأخرج ابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس قال: كلُّ عسى في القرآن فهي واجبة.

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وقال ابن الأنباري: عسى في القرآن واجبة إلا في موضعين:

أحدهما: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: ٨] يعني بني النضير، فما رحمهم الله، بل قاتلهم رسول الله ﷺ، وأوقع عليهم العقوبة.

والثاني: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يَبْدُلَهُ أَزْوَاجًا﴾ [التحريم: ٥]، فلم يقع التبديل.

وأبطل بعضهم الاستثناء، وعمم القاعدة؛ لأن الرحمة كانت مشروطة بالألّا يعودوا، كما قال: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقد عادوا، فوجب عليهم العذاب، والتبديل مشروطاً بأن يُطَلَّقَ وَلَمْ يُطَلَّقْ، فلا يجب.

وفي «الكشاف»^(٢): في سورة التحريم: ﴿عَسَى﴾ إطماع من الله تعالى لعباده، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون ما جرث به عادة الجبابة من الإجابة بلعلَّ وعسى، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت.

(١) في «المغني» ص ١٩٩ ولفظه: ويحتمله عندي... (٢) «الكشاف» ٤/١٣٠ سورة التحريم: ٨.

والثاني: أن يكون جيء به تعليماً للعباد أن يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفي «البرهان»^(١): «عسى» و«لعل» من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأن الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون، والبارئ منزّه عن ذلك. والوجه في استعمال هذه الألفاظ: أن الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان: نسبة إلى الله تسمى نسبة قطع ويقين، ونسبة إلى المخلوقين تسمى نسبة شك وظن، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله تعالى، نحو: ﴿مَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند الخلق، نحو: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ونحو: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيَنَّا لَعَلَّهُمُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَوْنَ﴾ [طه: ٤٤]، وقد عليم الله - حال إرسالهما - ما يفضي إليه حال فرعون؛ لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع. ولما نزل القرآن بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك، والعرب قد تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض.

وقال ابن الدهان^(٢): (عسى) فعل ماضي اللفظ والمعنى، لأنه طمع قد حصل في شيء مستقبل.

وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبل المعنى؛ لأنه إخبار عن طمع يريد أن يقع.

تنبيه: وردت في القرآن على وجهين:

أحدهما: رافعة لاسم صريح بعده فعل مضارع مقرون بأن، والأشهر في إعرابها حينئذ أنها فعل ماض ناقص عاملٌ عاملٌ عملٌ كان. فالمرفوع اسمها وما بعده الخبر. وقيل: متعدّ بمنزلة (قارب) معنى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة: قُرب من أن يفعل، وحذف الجار توسعاً؛ وهو رأي سيبويه والمبرد. وقيل: قاصر بمنزلة قُرب، وأن يفعل بدل اشتمال من فاعلها.

الثاني: أن يقع بعدها أن والفعل؛ فالمفهوم من كلامهم أنها حينئذ تامّة. وقال ابن مالك: عندي

أنها ناقصة أبداً، وأن وصلتها سدّت مسدّ الجزئين كما في: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

عند: ظرف مكان تستعمل في الحضور والقُرب؛ سواء كانا حسيين؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا

عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [٤] ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٤ - ١٥]، أو

معنويين، نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠]. ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾

[ص: ٤٧]. ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران:

١٦٩]. ﴿أَبْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحریم: ١١] فالمراد بهذه الآيات قُرب

التشريف، ورفع المنزلة.

(١) «البرهان» ٤/ ١٤٠ النوع ٤٦.

(٢) ابن الدهان: سعيد بن المبارك، بغدادى عالم باللغة والأدب، ألف في التفسير واللغة والأدب (ت: ٥٦٩ هـ).

«وفيات الأعيان» ١/ ٢٠٩.

ولا تستعمل إلا ظرفاً أو مجرورة بـ: مِنْ خاصة، نحو: ﴿فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧]. ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

وتعاقبها لدى ولدن، نحو: ﴿لَدَى الْخَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]. ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]. ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد اجتمعتا في قوله: ﴿ءَأَنتَ رَحْمَةٌ مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

ولو جيء فيهما بـ: عند أو لدن صح، لكن ترك دعفاً للتكرار، وإنما حسن تكرار (لدى) في: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾، لتباعد ما بينهما.

وتفارق عند ولدى لدن من ستة أوجه:

١ - فعند ولدى: تصلح في محل ابتداء غاية وغيرها؛ ولا يصلح لدن إلا في ابتداء غاية.

٢ - وعند ولدى: يكونان فضلاً، نحو: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]. ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَبْلُغُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ولدن لا تكون فضلاً.

٣ - وجر لدن بين أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجيء في القرآن منصوبة، وجر عند كثير، وجر لدى ممتنع.

٤ - وعند ولدى يُعربان، ولدن مبنية في لغة الأكثرين.

٥ - ولدن قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

٦ - وقال الراغب^(١): لدن أخص من عند وأبلغ، لأنه يدل على ابتداء نهاية الفعل. انتهى.

و(عند) أمكن من (لدن) من وجهين: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، بخلاف لدن. و(عند) تستعمل في الحاضر والغائب، ولا تستعمل (لدن) إلا في الحاضر، ذكرهما ابن السجري وغيره.

غير: اسم ملازم للإضافة والإبهام، فلا تتعرف ما لم تقع بين ضلدين، ومن ثم جاز وصف المعرفة بها في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

والأصل أن تكون وصفاً للنكرة، نحو: ﴿فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وتقع حالاً إن صلح موضعها (لا) واستثناءً إن صلح موضعها (إلا)، فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام.

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع على أنها صفة ﴿الْقَائِدُونَ﴾. أو استثناءً أو بدل، على حدّ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، وبالنصب على الاستثناء، وبالجرّ خارج السبع، صفة للمؤمنين.

وفي «المفردات» للراغب^(٢): غير: تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات معنى به، نحو مررت برجل غير قائم، أي: لا قائم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَعْبُرِ هُدًى﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَاوِ عَيْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٨].

الثاني: بمعنى (إلا) فيستثنى بها، وتوصف به النكرة، نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]. ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتها، نحو: الماء إذا كان حارًا غيرُهُ إذا كان باردًا. ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذات، نحو: ﴿يَمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]. ﴿أَفَرَأَى اللَّهُ أَيْدِي رِبَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ﴿أَنْتَ يَقْرَأُكِ غَيْرَ هَذَا﴾ [يونس: ١٥]. ﴿يَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]. انتهى.

الفاء: ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، معنوياً كان، نحو: ﴿فَوَكَّرُوا مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. أو ذكرياً، وهو عطف مفصل على مجمل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]. ﴿سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَجُلَهُ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]. وأنكره - أي: الترتيب - الفراء، واحتج بقوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَبَجَاءَ هَا بِأَسْنَا﴾ [الأعراف: ٤]. وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها.

ثانيها: التّعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، وبذلك ينفصل عن التراخي في نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣]. ﴿وَرُحْمًا وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَسَالَتْ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ١٤].

ثالثها: السببية غالباً، نحو: ﴿فَوَكَّرُوا مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. ﴿فَلَمَّا نَسَبْنَا مِنَ الْأَرْضِ عِيسَى فَكَذَّبُوا﴾ [البقرة: ٢٧]. ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُفْرٍ ۗ﴾ [البقرة: ٢٧]. ﴿فَمَا لِيُبَدِّلَنِي مِنْ لَدُنِّي إِذْ كُنْتُ فِي الْوَأْدِ﴾ [البقرة: ٥٢ - ٥٤].

وقد تجيء لمجرد الترتيب، نحو: ﴿فَرَأَى إِلَهَ آهْلِيهِ فَبَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۗ﴾ [البقرة: ١٧]. ﴿فَرَفَعَهُ إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٦ - ٢٧]. ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرْوَةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]. ﴿فَالرَّجْرَجِ زَجْرًا ۗ﴾ [الذاريات: ٢٩]. ﴿فَأَلْتَمِيتِ﴾ [الذاريات: ٢٩]. ﴿فَأَلْتَمِيتِ﴾ [الذاريات: ٢٩].

الوجه الثاني: أن تكون لمجرد السببية من غير عطف، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۗ﴾ [الكوثر: ١ - ٢]؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

[الوجه] الثالث: أن تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً:

بأن كان جملة اسمية، نحو: ﴿إِن تَعُدُّبْنَهُمْ قَبْلَهُمْ فَيَنْبَغِ عَلَيْهِمْ عَادَاتُكُمْ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿وَإِن يَسْأَلْكَ بِخَبْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

أو فعلية فعلها جامد، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ أَتَشْتَكُونَ لَهُمْ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

أو إنشائي، نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

واجتمعت الاسمية والإنشائية في قوله: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠].

أو ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

أو مقرون بحرف استقبال، نحو: ﴿مَنْ رَدَّدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

وكما تربط الجواب بشرطه تربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ﴾ إلى قوله: ﴿فَيَسْرِهُمُ﴾ [آل عمران: ٢١].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وحمل عليه الزجاج: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧]. ورد بأن الخبر: ﴿حَبِيمٌ﴾ [ص: ٥٧]. وما بينهما معترض.

وخرج عليه الفارسي: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، وغيره: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ [البقرة: ٨٩].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرج عليه: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع.

فسي: حرف جر له معان:

أشهرها: الظرفية، مكاناً أو زماناً، نحو: ﴿عَلَيْتِ الرَّؤْمُ ۗ﴾ [في آذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُ] في بضع سين ﴿[الروم: ٢-٤] حقيقة كالأية، أو مجازاً، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: المصاحبة كمع، نحو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: معهم. ﴿فِي سَبْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل: ١٢].

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُتُنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَسْتُكَ فِي مَا أَفَضْتَهُ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] أي: لأجله.

رابعها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأَصْلَبُنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: عليها.

خامسها: معنى الباء، نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي: بسببه.

سادسها: معنى إلى، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، أي: إليها.

سابعها: معنى من، نحو: ﴿وَيَوْمَ نَبَعْتُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩]، أي: منهم، بدليل الآية

الأخرى.

ثامنها: معنى عن، نحو: ﴿فَهُوَ فِي الْأَخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، أي: عنها وعن محاسنها.
 تاسعها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

عاشرها: التوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، أي: اركبوها.
 قـد: حرف مختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت، المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، ماضياً كان أو مضارعاً. ولها معانٍ:

الأول: التحقيق مع الماضي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّبَهَا﴾ [الشمس: ٩].

وهي في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل: إنَّ واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد.
 الثاني: والتقريب مع الماضي أيضاً، تقربه من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد؛ فإن قلت: قد قام، اختصَّ بالقريب.

قال النحاة: وانبنى على إفادتها ذلك أحكامٌ:
 منها: منع دخولها على ليس وعسى ونعم وبس، لأنهنَّ للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصلٌ، ولأنهنَّ لا يفدن الزمان.

ومنها: وجوب دخولها على الماضي الواقع حالاً: إما ظاهرة، نحو: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفْتَلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مقدرة، نحو: ﴿هَلْذِهِ بَصُلْعَةٌ رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش، وقالوا: لا تحتاج لذلك، لكثرة وقوعه حالاً بدون (قد).
 وقال السيد الجرجاني^(١) وشيخنا العلامة الكافيجي: ما قاله البصريون غلط، سببه اشتباه لفظ الحال عليهم، فإنَّ الحال الذي تقربه (قد) حالُ الزمان، والحال المبيِّن للهيئة حال الصفات، وهما متغايران في المعنى.

المعنى الثالث: التقليل مع المضارع. قال في «المعني»^(٢): وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو: (قد يصدق الكذوب). وتقليل متعلقه، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: إن ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته تعالى. قال: وزعم بعضهم أنها في هذه الآية ونحوها للتحقيق. انتهى.

وممن قال بذلك الزمخشريُّ، قال: إنها أدخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد.
 الرابع: التكثير، ذكره سيبويه وغيره. وخرَّج عليه الزمخشري^(٣) قوله: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] قال: أي: رُبَّما نرى، ومعناه: تكثير الرؤية.

(١) الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، من أئمة اللغة، واضع أصول البلاغة (ت: ٤٧١ هـ). «مرآة الجنان» ٣/١٠١.

(٢) «المعني» ص ٢٣٠.

(٣) في «تفسيره» ١/٣٤٢ سورة البقرة: ١٤٤.

الخامس: التوقع، نحو: (قد يقدم الغائب) لمن يتوقع قدمه ويتنظره، و(قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة مُنتظرون ذلك. وحمل عليه بعضهم: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله لدعائها.

الكاف: حرف جرّ، له معانٍ:

أشهرها: التشبيه، نحو: ﴿وَلَهُ الْمَوَارِثُ الْمُنْتَشَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالَّذِينَ﴾ [الرحمن: ٢٤].

والتعليل: نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالنا فيكم رسولاً منكم ﴿فَأَذْرُوبِي﴾ [البقرة: ١٥٢]. ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لأجل هدايته إياكم. ﴿وَيَكَانَهُ لَا يَفْلِحُ الْكٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاحهم. ﴿أَجْعَل لَّنَا إِلٰهًا كَمَا لَهُمْ ءِلهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

والتوكيد: وهي الزائدة، وحمل عليه الأكثرون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ولو كانت غير زائدة لزم إثبات المثل، وهو محال، والقصد بهذا الكلام نفيه.

قال ابن جني: وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً.

وقال الراغب^(١): إنما جمع بين الكاف والمثل لتأكيد النفي، تنبيهاً على أنه لا يصح استعمال المثل ولا الكاف، فنفي بـ(ليس) الأمرين جميعاً.

وقال ابن فورك: ليست زائدة، والمعنى: ليس مثل مثله شيء، وإذا نفيت التماثل عن المثل، فلا مثل لله في الحقيقة.

وقال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام: مثل تطلق ويراد بها الذات، كقولك: مثلك لا يفعل هذا، أي: أنت لا تفعله. كما قال:

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فرداً بلا مُشْبِهٍ

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بالذي آمنتم به إياه؛ لأن إيمانهم لا مثل له، فالتقدير في الآية: ليس كذاته شيء.

وقال الراغب^(٢): المثل هنا بمعنى الصفة، ومعناه: ليس كصفته صفة؛ تنبيهاً على أنه وإن كان وصف بكثير ممّا وُصف به البشر، فليس تلك الصفات له على حسب ما تستعمل في البشر، ولله المثل الأعلى.

تنبيه: ترد الكاف اسماً بمعنى (مثل) فتكون في محلّ إعراب ويعود عليها الضمير.

قال الزمخشري^(٣) في قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ النَّظِيرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]: إنَّ الضمير في ﴿فِيهِ﴾ للكاف في ﴿كَهَيْئَةِ﴾، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل، فيصير كسائر الطيور. انتهى.

(٢) في «مفرداته» مادة: مثل.

(١) في «مفرداته» مادة: مثل.

(٣) في «تفسيره» ٤٣١/١ آل عمران: ٤٩.

مسألة: الكاف في (ذلك)، أي: في اسم الإشارة، وفروعه ونحوه حرف خطاب لا محل له من الإعراب. وفي (إِيَّاكَ) قيل: حرف، وقيل: اسم مضاف إليه. وفي (أرأيتك) قيل: حرف، وقيل: اسم في محل رفع، وقيل: نصب، والأوّل أرجح.

كاد: فعل ناقص، أتى منه الماضي والمضارع فقط.

له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرد من أن، ومعناها قارب، فنفيها نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة، واشتهر على السنة كثير: أن نفيها إثبات وإثباتها نفي، فقولك: كاد زيد يفعل، معناه لم يفعل، بدليل: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وما كاد يفعل، معناه فَعَلَ، بدليل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أخرج ابنُ أبي حاتم^(١) من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن كاد، وأكاد، ويكاد فإنه لا يكون أبداً.

وقيل: إنها تنفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر، وقيل: نفي الماضي إثبات، بدليل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. ونفي المضارع نفي، بدليل: ﴿لَوْ يَكْدُ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠] مع أنه لم ير شيئاً.

والصحيح الأول: أنها غيرها، نفيها نفي وإثباتها إثبات، فمعنى كاد يفعل: قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل: ما قارب الفعل فضلاً عن أن يفعل، فنفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلاً.

وأما آية: ﴿فَدَجَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فهو إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها، وإثبات الفعل إنما فهم من دليل آخر، وهو قوله: ﴿فَدَجَّوْهَا﴾.

وأما قوله: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] مع أنه ﷺ لم يركن لا قليلاً ولا كثيراً، فإنه مفهوم من جهة أن ﴿لَوْلَا﴾ الامتناعية تقتضي ذلك.

فائدة: ترد كاد بمعنى أراد، ومنه: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿أَكَادُ أُخْفِيَا﴾ [طه: ١٥]. وعكسه، كقوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، أي: يكاد.

كسان: فعل ناقص متصرف، يرفع الاسم وينصب الخبر، ومعناه في الأصل المضي والانقطاع، نحو: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ [التوبة: ٦٩]. وتأتي بمعنى الدوام والاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، أي: لم يزل كذلك، وعلى هذا المعنى تتخرّج جميع الصفات الذاتية المقترنة بكان.

قال أبو بكر الرازي: كان في القرآن على خمسة أوجه:

بمعنى الأزَل والأبَد، كقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

بمعنى المضي المنقطع، وهو الأصل في معناها، نحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ بَعَةً رَهْطًا﴾ [النمل: ٤٨].

وبمعنى الحال، نحو: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وبمعنى الاستقبال، نحو: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِرًّا﴾ [الإنسان: ٧].

وبمعنى صار، نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. انتهى.

قلت: أخرج ابنُ أبي حاتم^(١) عن السُّدِّيِّ: قال عمر بن الخطاب: لو شاء الله لقال: (أنتم) فكنا كُنَّا، ولكن قال: ﴿كُنْتُمْ﴾ في خاصة أصحاب محمد.

وترد كان بمعنى ينبغي، نحو: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦].

وبمعنى حضر أو وجد، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ دُوْ عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

وترد للتأكيد، وهي الزائدة، وجعل منه: ﴿وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]، أي: بما يعملون.

كَأَنَّ: بالتشديد، حرفٌ للتشبيه المؤكِّد؛ لأن الأكثر على أنه مركب من كاف التشبيه وأَنَّ المؤكدة.

والأصل في كَأَنَّ زيدا أسدٌ: إن زيدا كأسدٍ، فُدِّم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة أَنَّ لدخول الجار.

قال حازم: وإنما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشكُّ في أن المشبه هو المشبه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢].

قيل: وتردُّ للظنِّ والشكِّ فيما إذا كان خبرها غير جامد.

وقد تخفف، نحو: ﴿كَأَنَّ لُرَّ يَدْعَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ﴾ [يونس: ١٢].

كَأَيِّنُّ: اسم مركب: من كاف التشبيه وأيِّ المنونة، للتكثير في العدد، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وفيها لغات: منها (كائن) بوزن بائع، وقرأ بها ابنُ كثير حيث وقعت. وكأَيُّ بوزن كعب، وقرأ بها: (وكأَيُّ من نبي قُتل).

وهي مبنية، لازمة الصدر ملازمة للإبهام، مفتقرة للتمييز، وتمييزها مجرور بـ: من غالباً، وقال ابن عصفور: لازماً.

كـذا: لم ترد في القرآن إلا للإشارة، نحو: ﴿أَهَكَذَا عَرَشُكَ﴾ [النمل: ٤٢].

(١) في «تفسيره» ٧٣٢/٣ (٣٩٧٠) آل عمران: ١١٠. ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾.

كل : اسم موضوع لاستغراق أفراد المُتَكْرِر المضاف هو إليه ، نحو : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران : ١٨٥] . والمعرف المجموع ، نحو : ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم : ٩٥] . ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا﴾ [آل عمران : ٩٣] . وأجزاء المفرد المعرف ، نحو : ﴿يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَرٍ﴾ [غافر : ٣٥] بإضافة ﴿قَلْبٍ﴾ إلى ﴿مُنْكَرٍ﴾ ، أي : على كل أجزائه ، وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب .

وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ، فتدلّ على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى ، نحو : ﴿وَلَا تَسْطُهَا كُلُّ الْبَسِطِ﴾ [الإسراء : ٢٩] ، أي : بسطاً كل البسط ، أي : تاماً . ﴿فَلَا تَبِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء : ١٢٩] .

ثانيها : أن تكون توكيداً لمعرفة ، ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى ضمير راجع للمؤكد ، نحو : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر : ٣٠] وأجاز الفراء والزمخشري : قطعها حينئذ عن الإضافة لفظاً ، وخرّج عليه قراءة بعضهم : (إنا كلاً فيها) [غافر : ٤٨] .

ثالثها : ألا تكون تابعة بل تالية للعوامل ، فتقع مضافة إلى الظاهر وغير مضافة ، نحو : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر : ٣٨] . ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَلَّ﴾ [الفرقان : ٣٩] .

وحيث أضيفت إلى مُتَكْرِر : وجب في ضميرها مراعاة معناها ، نحو : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾ [القمر : ٥٢] . ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَمَّتْهُ﴾ [الإسراء : ١٣] ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ ، ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج : ٢٧] .

أو إلى مُعْرَفٍ : جاز مراعاة لفظها في الأفراد والتذكير ، ومراعاة معناها ، وقد اجتمعا في قوله : ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ﴿لَقَدْ أَحْضَنُمُ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ . [مريم ٩٣ - ٩٥] .

أو قطعت : فكذلك ، نحو : ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلِهِ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ، ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ [النمل : ٨٧] ، ﴿وَكُلُّ كَاثِرٍ ظَلِيمٍ﴾ [الأنفال : ٥٤] .

وحيث وقعت في حيز النفي - بأن تقدّمت عليها أدواته أو الفعل المنفي - فالنفي مُوجَّهٌ إلى الشمول خاصة . ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد .

وإن وقع النفي في حيزها فهو مُوجَّهٌ إلى كل فرد؛ هكذا ذكره البيانون .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان : ١٨] ؛ إذ يقتضي إثبات الحب لمن فيه أحد الوصفين .

وأجيب : بأن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المُعَارِض ، وهو هنا موجود ، إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً .

مسألة: تتصل (ما) بـ: كُـل، نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ تَمَرَةٍ رَزَقًا﴾ [البقرة: ٢٥]. وهي مصدرية، ولكنها نابت بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح، والمعنى: كل وقت، ولهذا تسمى (ما) هذه المصدرية الظرفية؛ أي: النابتة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها؛ فكلٌّ مِنْ (كلما) منصوبٌ على الظرف لإضافته إلى شيء هو قائم مقامه، وناصبه الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى.

وقد ذكر الفقهاء والأصوليون أن (كلما) للتكرار، قال أبو حيان: وإنما ذلك من عموم (ما)؛ لأن الظرفية مرادٌ بها العموم، وكلٌّ أَكَدَّتُهُ.

كلا وكلتا: اسمان مفردان لفظاً، مثنيان معنًى، مضافان أبداً - لفظاً ومعنى - إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين^(١).

قال الراغب^(٢): وهما في التثنية كـ: كلٌّ في الجمع، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

كَلًّا^(٣): مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، شُدَّتْ لأمها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين.

وقال غيره: بسيطة، فقال سيبويه والأكثر: حرفٌ معناه الرُدْع والرَّجْر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك؛ حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها؛ وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كَلًّا» في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها.

قال ابن هشام^(٤): وفيه نظر؛ لأنه لا يظهر معنى الرَّجْر في نحو: ﴿مَا شَأْنُ رَكْبِكَ كَلًّا﴾ [الانفطار: ٨ - ٩]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِِّ الْعَالَمِينَ﴾ كَلًّا [المطففين: ٦ - ٧]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ كَلًّا [القيامة: ١٩ - ٢٠]، وقولهم: أنته عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسّف؛ إذ لم تتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين كَلًّا وذكر العجلة. وأيضاً فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ﴾ [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام.

ورأى آخرون أن معنى الردع والرَّجْر ليس مستمراً فيها، فزادوا معنى ثانياً يصحُّ عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها.

ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى:

فقال الكسائي: تكون بمعنى حقاً.

(٢) في «مفرداته» مادة: كلا.

(٤) في «المعني» ص ٢٤٩.

(١) انظر «المعني» ص ٢٦٨.

(٣) انظر «المعني» ص ٢٤٩.

وقال أبو حاتم^(١): بمعنى ألا الاستفتاحية، قال أبو حيان: ولم يسبقه إلى ذلك أحد، وتابعة جماعة؛ منهم الزجاج.

وقال النضر بن شميل: حرف جواب بمنزلة إي، ونعم، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَالْقُرَى﴾ [المدثر: ٣٢].

وقال الفراء وابن سعدان^(٢): بمعنى سوف، وحكاه أبو حيان في «تذكرته».

قال مكِّي: وإذا كان بمعنى حقاً فهي اسم، وقرئ: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتنوين، ووَجَّهَ بأنه مصدر «كل» إذا أعيأ؛ أي: كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكل وهو الثقل؛ أي: حملوا كَلًّا.

وجوز الزمخشري كونه حرف ردع نُؤن، كما في ﴿سَلَسِيلاً﴾ [الإنسان: ٤].

ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في: ﴿سَلَسِيلاً﴾؛ لأنه اسم أصله التنوين، فُرِجَ به إلى أصله للتناسب.

قال ابن هشام^(٣): وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية. ثم إنه وُصِلَ بنية الوقف.

كـم: اسم مبني لازم الصدر، مبهم، مفتقر إلى التمييز. وترد استفهامية ولم تقع في القرآن، وخبرية بمعنى كثير.

وإنما تقع غالباً في مقام الافتخار والمباهاة؛ نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦].

﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]. ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيْبٍ﴾ [الأنبياء: ١١].

وعن الكسائي أن أصلها (كما) فحذفت الألف مثل بم ولم، وحكاه الزجاج، ورده: بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحة الميم^(٤).

كـي: حرف له معنيان:

أحدهما: التعليل، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْيَابِ﴾ [الحشر: ٧].

والثاني: معنى أن المصدرية، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، لصحة حلول (أن) محلها،

ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل^(٥).

كيف^(٦): اسم يرد على وجهين:

الشرط: وخرج عليه: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُؤْتِكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾

(١) أبو حاتم: سهل بن محمد السجستاني، من علماء اللغة والشعر (ت: ٢٤٨ هـ). «إنباء الرواة» ٥٨/٢.

(٢) ابن سعدان: محمد بن سعدان، كوفي، نحوي، عالم بالقراءات (ت: ٢٣١ هـ). «بغية الرواة» ٤٥، و«تاريخ بغداد» ٣٢٤/٥.

(٤) «المغني» ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) في «المغني» ص ٢٥٢.

(٦) انظر «المغني» ص ٢٧١.

(٥) «المغني» ص ٢٤١ - ٢٤٢.

[آل عمران: ٦]، ﴿فَيَسْطُرُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [الروم: ٤٨]. وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها.

والاستفهام: وهو الغالب، ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته. قال الراغب: وإنما يُسألُ بها عما يصح أن يقال فيه: شبيه وغير شبيه، ولهذا لا يصح أن يقال في الله: كيف. قال: وكلما أخبر الله بلفظ ﴿كَيْفَ﴾ عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو التوبيخ، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا﴾ [آل عمران: ٨٦].

السلام: أربعة أقسام: جارة وناصبة، وجازمة، ومُهَمَّلة غير عاملة.

فالجارة: مكسورة مع الظاهر، وأما قراءة بعضهم: (الحمد لله) فالضمة عارضة للإلتباع، مفتوحة مع الضمير إلا الياء. ولها معان:

الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿بِاللَّهِ الْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطْفِفِينَ﴾، ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [البقرة: ١١٤].

والاختصاص، نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

والمِلْك، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتعليل، نحو: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: وإنه من أجل حب المال ليخيل. ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٨١] في قراءة حمزة^(١)، أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فما: مصدرية، واللام تعليلية. وقوله: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾، وتعلقها بـ ﴿يعبدوا﴾، وقيل بما قبله، أي: ﴿جَمَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ ⑤ لِيَلْفِ قُرَيْشٍ. ورجح بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة.

وموافقة (إلى) نحو: ﴿يَأْنِ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا﴾، ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

(وعلى): نحو: ﴿وَيَحْزُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنبَيْهِ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]، أي: عليهم، كما قال الشافعي.

(وفي) نحو: ﴿وَوَضَعَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يَجْلِبُهَا لُوقُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿بَلَيَّتَنِي فَمَتُّ لِحْيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي. وقيل: هي فيها للتعليل؛ أي: لأجل حياتي في الآخرة.

(وعند) قراءة الجحدري: (بل كذبوا بالحق لما جاءهم) [ق: ٥]^(٢).

(١) قرأ حمزة: (لما) مكسورة اللام، وقرأ الباقون (لما) مفتوحة اللام. «السبعة» لابن مجاهد ٢١٣.

(٢) القراءة المتواترة (لما)، والشاذة قراءة الجحدري (لما).

و(بعد) نحو: ﴿أَفِرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

و(عن) نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَأَلْنَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: عنهم وفي حقهم. لا أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلاً لقليل: (ما سبقتونا). والتبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه كالإذن^(١).

والصيرورة وتسمى لام العاقبة، نحو: ﴿فَالْقِطْعَةُ آءَالٌ فَرَعَوَاتٌ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. فهذا عاقبة التقاطهم لا علتها؛ إذ هي التنبؤ. ومنع قوم ذلك وقالوا: هي للتعليل مجازاً؛ لأن كونه عدواً لما كان ناشئاً عن الالتقاط - وإن لم يكن غرضاً لهم - نُزِلَ منزلة العَرَضِ على طريق المجاز.

وقال أبو حيان: الذي عندي أنها للتعليل حقيقة، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدواً؛ وذلك على حذف مضاف تقديره (لمخافة أن يكون) كقوله: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنَّ تَصَلُّوْا﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أي: كراهة أن تصلوا. انتهى.

والتأكيد: وهي الزائدة، أو المقوية للعامل للضعف لفرعية أو تأخير، نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. والتبيين للفاعل أو المفعول، نحو: ﴿فَتَعَسَّأَ لَهُمْ﴾ [محمد: ٨]، ﴿هَبَاتَ هَبَاتٍ لِمَا تُوَعَّدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿هَبَّتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والناصفة: هي لام التعليل. وأدعى الكوفيون النصب بها، وقال غيرهم: بأن مقدرةً في محل جرّ باللام.

والجازمة: وهي لام الطلب، وحركتها الكسر، وسُليَمَ تفتحها، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكَّن بعد تُم، نحو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩]. وسواء كان الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُكُوتًا﴾ [الزخرف: ٧٧].

وكذا لو خرجت إلى الخبر، نحو: ﴿فَلْيَمْدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

أو التهديد، نحو: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وجزمها فعل الغائب كثير، نحو: ﴿فَلَنَقُمَّ طَائِفَةً مِّنْهُمْ مَّعَكَ وَلَيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَائِكُمْ وَآتَاكِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَرَّ يُصَلُّوا فليصلوا معك﴾ [النساء: ١٠٢]. وفعل المخاطب قليل، ومنه: (فبذلك فلتفرحوا) [يونس: ٥٨] في قراءة التاء^(٢)، وفعل المتكلم أقل، ومنه: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

(٢) قراءة التاء والياء متواترتان.

(١) نحو: قلت له، وأذنت له، وفسرت له.

وغير العاملة أربع^(١) :

لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقتها في باب (إن) عن صدر الجملة، كراهة توالي مؤكدين. وتخليص المضارع للحال.

وتدخل في المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

وفي خبر (إن) نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. واسمها المؤخر، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [١١] ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: ١٢ - ١٣].

واللام الزائدة في خبر (أن) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير: (إلا أنهم ليأكلون الطعام) [الفرقان: ٢٠]، والمفعول، كقوله: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣].

ولام الجواب للقسام أو (لو) أو (لولا) نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَيْنَاكَ الْفَيْحَ﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

واللام الموطئة، وتسمى المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط، للإيدان بأن الجواب بعدها معها مبني على قسم مقدر، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَضُرُّوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢]. وخُرج عليها قوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]. لا^(٢): على أوجه:

الوجه الأول: أن تكون نافية، وهي أنواع:

أحدها: أن تعمل عمل (إن) وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنقيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصبها إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهة، وإلا فيركب معها، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. فإن تكررت جاز التركيب والرفع، نحو: ﴿فَلَا رَفْتَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿لَا لَعْنٌ فِيهَا وَلَا تَأْنِيهِ﴾ [الطور: ٢٣].

ثانيها: أن تعمل عمل ليس، نحو: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

ثالثها ورابعها: أن تكون عاطفة أو جوابية، ولم يقعا في القرآن.

خامسها: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً، لفظاً أو تقديرًا، وجب تكرارها، نحو: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آتِلُ سَابِقِ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفِتُونَ﴾ [الصفات: ٤٧]، ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]. أو مضارعاً، لم يجب، نحو: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

وتعترض (لا) هذه بين الناصب والمنصوب، نحو: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥]، والجازم والمجزوم، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

الوجه الثاني: أن تكون لطلب الترك، فتختص بالمضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان نهياً، نحو: ﴿لَا تَنَجِدُوا عُدُوَّ﴾ [المتحنة: ١]، ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الوجه الثالث: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا سَجَدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا إِلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢ - ٩٣]، ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلموا. قال ابن جني: «لا» هنا مؤكدة، قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

واختلف في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].

ف قيل: زائدة، وفائدتها مع التوكيد التمهيد لنفي الجواب، والتقدير: (لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى). ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]. ويؤيده قراءة (لأقسم).

وقيل: نافية لما تقدم عندهم من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم. قالوا: وإنما صحَّ ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة، نحو: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]. و: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢].

وقيل: مُنْفِيهَا أُقْسِمُ، على أنه إخبار لا إنشاء، واختاره الزمخشري. قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٦]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام؛ أي: إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك.

واختلف في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ [الأنعام: ١٥١] فقيل: لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة. وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرِيْبِهِ أَهْلَكَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فقيل: زائدة، وقيل: نافية، والمعنى: يمتنع عدم رجوعهم إلى الآخرة.

تنبيه: ترد (لا) اسماً بمعنى غير، فيظهر إعرابها فيما بعدها، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. ﴿لَا مَقْطُوعَةَ وَلَا مَمْنُوعَةَ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨]. فائدة: قد تحذف ألفها، وخرَّج عليه ابن جني: ﴿وَأَتَّقُوا فَتَنَةَ لَا تُصِيْبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١) [الأنفال: ٢٥].

(١) قال ابن هشام: ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر (لا) في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. «المعني» ص ٣٣٤.

لات^(١): اختلف فيها:

فقال قوم: فعل ماض بمعنى نقص.

وقيل: أصلها ليس، تحركت الياء فقلبت ألفاً، لانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

وقيل: هي كلمتان (لا) النافية زيدت عليها (التاء) لتأنيث الكلمة، وحركت لالتقاء الساكنين. وعليه

الجمهور.

وقيل: هي لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، واستدل له أبو عبيدة بأنه وجدها في مصحف

عثمان مختلطة بحين في الخط.

واختلف في عملها:

فقال الأخفش: لا تعمل شيئاً، فإن تلاها مرفوع فمبتدأ وخبر، أو منصوب بفعل محذوف، فقوله

تعالى: ﴿وَلَا تَجِيءُ مَنَاصِي﴾ [ص: ٣] بالرفع؛ أي: كائن لهم. وبالنصب؛ أي: لا أرى حين مناص.

وقيل: تعمل عمل إن.

وقال الجمهور: تعمل عمل ليس، وعلى كل قول لا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، ولا تعمل

إلا في لفظ الحين، قيل: أو ما رادفه.

قال الفراء: وقد تستعمل حرف جر لأسماء الزمان خاصة، وخرج عليها قوله: ﴿وَلَا تَجِيءُ﴾

بالجر.

لا جرم: وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها^(٢)، ولم يجيء بعدها فعل.

واختلف فيها: فقيل (لا) نافية لما تقدم، و(جرم) فعل معناه حق، و(أن) مع ما في حيزه في موضع رفع.

وقيل: زائدة، وجرم معناه كسب؛ أي: كسب لهم عملهم الندامة، وما في حيزها في موضع

نصب.

وقيل: هما كلمتان ركبنا، وصار معناهما حقاً.

وقيل: معناهما لا بد، وما بعدها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

لكن^(٣): مشددة النون: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك. وفُسر بأن تنسب لما

بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مخالف لما بعدها أو

مناقض له، نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد ترد للتوكيد مجرداً عن الاستدراك، قاله صاحب «البيسط»^(٤). وفُسر الاستدراك برفع ما تُؤهم

(١) «المغني» ص ٣٣٤.

(٢) والمواضع هي في [هود: ٢٢]، و[النحل: ٢٤ - ٦٣ - ١١٠] و[غافر: ٤٣].

(٣) «المغني» ص ٢٨٣.

(٤) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العليج الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع.

ثبوته، نحو: ما زيد شجاعاً، لكنه كريم، لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان. فنقي أحدهما يؤهم نقي الآخر.

ومثل التوكيد، بنحو: لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع. واختار ابن عصفور أنها لهما معاً؛ وهو المختار، كما أن كأن للتشبيه المؤكّد، ولهذا قال بعضهم: إنها مركبة من (لكن أن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين. لكن^(١): مخففة، ضربان:

أحدهما: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك. وليست عاطفة، لاقتربانها بالعاطف في قوله: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]. والثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضاً للاستدراك، نحو: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ﴾ [التوبة: ٨٨]. ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٨]. لَدَى وَلَدُنْ^(٢): تقدمتا في عند.

لعل^(٣): حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وله معانٍ: أشهرها: التوقُّع، وهو الترجي في المحبوب، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]. والإشفاق في المكروه، نحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، وذكر التثوخي أنها تفيد تأكيد ذلك.

الثاني: التعليل، وخرج عليه: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّاهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْتَسِبُ﴾ [طه: ٤٤]. الثالث: الاستفهام، وخرج عليه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ يَزِيدُ﴾ [عبس: ٣]. ولذا علق: ﴿تَدْرِي﴾.

قال في «البرهان»^(٤): وحكى البغوي عن الوادي: أن جميع ما في القرآن من (لعل) فإنها للتعليل، إلا قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنها للتشبيه، قال: وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة، ووقع في «صحيح البخاري»^(٥) في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن لعل للتشبيه، وذكر غيره أنه للرجاء المحض، وهو بالنسبة إليهم. انتهى.

قلت: أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي، عن أبي مالك قال: (لعلكم) في القرآن بمعنى (كي) غير آية في الشعراء ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ يعني كأنكم تخلدون.

وأخرج عن قتادة قال: كان في بعض القراءة: «وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ كَأَنَّكُمْ خَالِدُونَ». لـم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾، والنصب بها لغة، حكاها اللخاني، وخرج عليها قراءة: (ألم نشرح).

(٢) «المغني» ص ٢٠٧.

(٤) ٣٣٩/٤ النوع ٤٧.

(١) «المغني» ص ٣٨٥.

(٣) «المغني» ص ٣٧٧.

(٥) بعد حديث (٤٧٦٧).

لَمَّا : على أوجه :

أحدها : أن تكون حرف جزم، فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً ك(لم). لكن يفترقان من أوجه :
 أنها لا تقترن بأداة شرط، ونفيها مستمر إلى الحال وقريب منه، ومُتوقع ثبوته، قال ابن مالك في :
 ﴿لَمَّا يَدُوْفُوا عَدَابِ﴾ [ص : ٨] : المعنى لم يذوقوه، وذوقه لهم متوقَّع، وقال الزمخشري^(١) في : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ
 الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات : ١٤] : ما في (لَمَّا) من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.
 وأن نفيها أكد من نفي لم، فهي لنفي (قد فعل) ولم لنفي (فعل). ولهذا قال الزمخشري في «الفائق»
 تبعاً لابن جني : إنها مركبة من (لم) و(ما). وإنهم لما زادوا في الإثبات (قد) زادوا في النفي (ما).
 وأن منفي (لما) جائز الحذف اختياريّاً، بخلاف (لم)، وهي أحسن ما يخرج عليه : ﴿وَإِنَّ كَلَّامًا﴾
 [هود : ١١١]، أي : لَمَّا يهملوا أو يتركوا. قاله ابن الحاجب.

قال ابن هشام^(٢) : ولا أعرف وجهاً في الآية أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده، لأن مثله
 لم يقع في التنزيل، قال : والحقُّ ألا يستبعد، ولكن الأولى أن يقدر : ﴿لَمَّا يُوَفُّوْا أَعْمَالَهُمْ﴾، أي : إنهم
 إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

الثاني : أن تدخل على الماضي فتقتضي جملتين، وُجدت الثانية عند وجود الأولى، نحو : ﴿فَلَمَّا
 بَجَحْتُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء : ٦٧]. ويقال فيها : حرف وجود لوجود. وذهب جماعة إلى أنها حينئذ
 ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك : بمعنى إذ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وجواب هذه يكون ماضياً كما تقدّم، وجملة اسمية بالفاء أو بإذا الفجائية، نحو : ﴿فَلَمَّا بَجَحْتُمْ إِلَى
 الْبَرِّ فَيَنْتَهُمُ مُقْصِدًا﴾ [لقمان : ٣٢]، ﴿فَلَمَّا بَجَحْتُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت : ٦٥].
 وجوز ابن عصفور كونه مضارعاً، نحو : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْهَمِ الرَّوْحِ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ مُجْدِلًا﴾ [هود :
 ٧٤]، وأوله غيره بـ(جادلنا).

الثالث : أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الاسم والماضية، نحو : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾
 [الطارق : ٤]. بالتشديد، أي : (إلاً). ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكٌ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف : ٣٥].

لن^(٣) : حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا، فهي لتأكيد النفي، كما ذكره
 الزمخشري وابن الخبّاز^(٤)، حتى قال بعضهم : وإن منعه مكابرة، فهي لنفي (إني أفعل)
 و(ولا) لنفي (أفعل) كما في (لم) و(لما).

(١) في «كشاف» ٥/٥٨٨ سورة الحجرات : ١٤. (٢) في «المغني» ص ٣٧١.

(٣) «المغني» ص ٣٧٣.

(٤) ابن الخبّاز : أحمد بن الحسين، نحوي ضميم من أهل الموصل (ت : ٦٣٩ هـ). «نكت الهميان» ٩٦، «بغية الوعاة»

قال بعضهم: العرب تنفي المظنون بلن، والمشكوك بلا، ذكره ابن الزمكاني في «التيان».
وآدعى الزمخشري أيضاً أنها لتأبيد النفي، كقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

وقال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أن الله لا يرى.
ورد غيرُه بأنّها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها «اليوم» في: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يصح التوقيت في: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْبَيْنَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ولكان ذكرُ (الأبد) في: ﴿وَلَنْ يَمَتِّتُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه، واستفادة التأبيد في: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ونحوه من خارج.

ووافقه على إفادة التأبيد ابن عطية، وقال في قوله: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه. [البخاري: ٧٤٣٤، ومسلم: ١٤٣٤، وأحمد: ١٩١٩٠].

وعكس ابن الزمكاني مقالة الزمخشري، فقال: إن (لن) لنفي ما قُرب، وعدم امتداد النفي، ولا يمتد معنى النفي، قال: وسرُّ ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني، و(لا) آخرها الألف، والألف يمكن امتداد الصوت بها، بخلاف النون، فطابق كل لفظٍ معناه. قال: ولذلك أتى بـ(لن) حيث لم يرد به النفي مطلقاً، بل في الدنيا، حيث قال: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وبـ(لا) في قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، حيث أريد نفي الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤية. انتهى.

قيل: وتردُ (لن) للدعاء، وخرج عليه: ﴿رَبِّ يَمَّا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُوْبُ﴾ الآية [القصص: ١٧].
لـ: حرف شرط في المضى، يصرف المضارع إليه، بعكس (إن) الشرطية، واختلف في إفادتها الامتناع وكيفية إفادتها إياه على أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد ربط الجواب بالشرط، دالة على التعليق في الماضي. كما دلّت (إن) على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت.

قال ابن هشام^(١): وهذا القول كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبيهي؛ فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا جاز استدراكه، فنقول: لو جاء زيد أكرمته، لكنه لم يجرى.

الثاني: وهو لسبويه، قال: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أي إنها تقتضي فعلاً ماضياً كان يُتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع؛ فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

الثالث: وهو المشهور على السنة النحاة، ومشى عليه المعربون: أنها حرف امتناع لامتناع، أي يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: لو جئت لأكرمك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء.

واعترض بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]. فإن عدم النفاذ عند فقد ما ذكر، والتوليّ عند عدم الإسماع أولى.

والرابع: وهو لابن مالك، أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، من غير تعرض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو، محكومٌ بانتفائه وبكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل وقع لعمر قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرّض لذلك. قال ابن هشام^(١): وهذه أجود العبارات.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن (لو) فإنه لا يكون أبداً.

فائدة ثانية: تختص لو المذكورة بالفعل، وأما نحو: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّم تَمَلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فعلى تقديره.

قال الزمخشري: وإذا وقعت (أن) بعدها وجب كون خبرها فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وردّه ابن الحاجب بأية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال: إنما ذلك إذا كان مشتقاً، لا جامداً، وردّه ابن مالك بقوله^(٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ أَدْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَّاحِ

قال ابن هشام^(٣): وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله: ﴿يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوتَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]. ووجدت آية الخبر فيها ظرف [لغو، وهي]: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨].

وردّ ذلك الزركشي في «البرهان»^(٤) وابن الدماميني^(٥): بأن لو في الآية الأولى للتميّي، والكلام في الامتناعية، وأعجب من ذلك أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السّيرافي، وهذا الاستدراك وما

(١) في «المغني» ص ٣٤٠.

(٢) قائل البيت: لبيد بن ربيعة وهو في «ديوانه» ٣٣٣، وملاعب الرماح يريد به: ملاعب الأسنّة، عامر بن مالك وهو عمّ الشاعر.

(٣) في «المغني» ص ٣٥٧. (٤) «البرهان» ٣١٨/٤ النوع ٤٧.

(٥) ابن الدماميني: محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي، عالم بالشرعية وفنون الأدب (ت: ٨٢٧ هـ). «الضوء اللامع»

استدرك به منقول قديماً في شرح «الإيضاح» لابن الخبّاز، لكن في غير مظنته، فقال في باب إن وأخواتها: قال السيرافي: لو أن زيدا أقام لأكرمه، لا يجوز: لو أن زيدا حاضر لأكرمه؛ لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل. هذا كلامه. وقد قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَوَسَّاهُ يَدُوهُ يَوْمَ ذُو الْقُرْبَىٰ أَذَىٰ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وجواب (لو) إما مضارع منفي بـ(لم) أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(ما). والغالب على الميثب دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]. ومن تجرده: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاًا﴾ [الواقعة: ٧٠]. والغالب على المنفي تجرده، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

فائدة الثالثة: قال الزمخشري: الفرق بين قولك: لو جاءني زيد لكسوته، ولو زيد جاءني لكسوته، ولو أن زيدا جاءني لكسوته:

أن الفصد في الأول مجرد ربط الفعلين، وتعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرّض لمعنى زائد على التعلق الساذج.

وفي الثاني: انضمام إلى التعليق أحد معنيين؛ إما نفي الشك والشبهة، وأن المذكور مكسوّ لا محالة، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره، وتخرّج عليه آية: ﴿لَوْ أَن تَمَّ لَكُمْ كُفْرُكُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

وفي الثالث، مع ما في الثاني: زيادة التأكيد الذي تعطيه (أن)، وإشعار بأن زيدا كان حقه أن يجيء، وأنه بتركه المعجى قد أغفل حظه. ويخرج عليه ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، ونحوه. فتأمل ذلك، وخرّج عليه ما وقع في القرآن من أحد الثلاثة.

تنبيه: ترد (لو) شرطية في المستقبل؛ وهي التي يصلح موضعها (إن) نحو: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿وَلَوْ أَصَبَكَ حُسْبُنٌ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

ومصدرية، وهي التي يصلح موضعها (أن) المفتوحة، وأكثر وقوعها بعد (ودّ) ونحوه، نحو: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدَىٰ﴾ [المعارج: ١١]، أي: الرد والتعمير والافتداء.

وللتمني، وهي التي يصلح موضعها (ليت)، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ﴾ [الشعراء: ١٠٢]. ولهذا نصّب الفعل في جوابها^(١).

وللتقليل، وخرّج عليه: ﴿وَلَوْ عَلَيَّ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

لولا^(٢): على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية، ويكون جوابها فعلاً مقروناً باللام إن كان مثبتاً، نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣ - ١٤٤]، ومجرداً

منها إن كان منفياً، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. وإن وليها ضميرٌ فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

الثاني: أن تكون بمعنى (هلاً) فهي للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا سَتَقِفُرُونُ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. ﴿لَوْلَا أَلْتَرْتَنِي إِنْ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وللتوبيخ والتنديم في الماضي، نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣]، ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُوفَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عَيْرَ مَدْيَنَ﴾ [١٦] ﴿تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦ - ٨٧].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الهروي^(١)، وجعل منه: ﴿لَوْلَا أَلْتَرْتَنِي﴾، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَالِكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. والظاهر أنها فيهما بمعنى (هلاً).

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الهروي أيضاً، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: فما أمنت قرية - أي: أهلها - عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها. والجمهور لم يشئوا ذلك، وقالوا: المراد في الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أبي (فهلاً). والاستثناء حينئذ منقطع.

فائدة: نقل عن الخليل: أن جميع ما في القرآن من (لولا) فهي بمعنى (هلاً) إلا: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانُوا مِنَ الْمَسِيحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]. وفيه نظر، لما تقدم من الآيات.

وكذا قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ زَا بُرْهَانَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٢٤] «لولا» فيه امتناعية، وجوابها محذوف، أي: لهم بها، أو لواقعها.

وقوله: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وقوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِكَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدت به، في آيات أخر.

وقال ابن أبي حاتم: أنبأنا موسى الخطمي، أنبأنا هارون بن أبي حاتم، أنبأنا عبد الرحمن بن حماد، عن أسباط، عن السدي، عن أبي مالك، قال: كل ما في القرآن: (فلولا) فهو (فهلاً) إلا حرفين: في يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾ [يونس: ٩٨]، يقول: فما كانت قرية، وقوله: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانُوا مِنَ الْمَسِيحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

وبهذا يتضح مراد الخليل، وهو أن مراده (لولا) المقترنة بالفاء.

لوما^(٢): بمنزلة (لولا)؛ قال تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وقال المالقي^(٣): لم ترد إلا للتحضيض.

(١) في «الألفية في علم الحروف» علي بن محمد الهروي ص ١٦٦ باب: مواضع لولا.

(٢) «المغني» ص ٣٦٤.

(٣) المالقي: محمد بن الحسن، فقيه مالكي، سكن دمشق وبرع في العربية (ت: ٧٧١ هـ). «الدرر الكامنة» ٤٢٤/٣.

ليت^(١) : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه التمني، وقال التَّوْحِي: إنها نفي تأكيد. ليس : فعل جامد، ومن ثم ادعى قوم حرفيته، ومعناه: نفي مضمون الجملة في الحال ونفي غيره بالقرينة^(٢).

وقيل: هي لنفي الحال وغيره؛ وقواه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَتَمٌ﴾ [هود: ٨]. فإنه نفي للمستقبل.

قال ابن مالك: وترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس، ك: «لا» التبرئة، وهو مما يُغفل عنه، وخرَج عليه: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ﴾ [الغاشية: ٦]. ما^(٣): اسمية وحرفية:

فالاسمية: ترد موصولة بمعنى الذي، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ويستوي فيها المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والغالب استعمالها فيما لا يعلم، وقد تستعمل في العالم، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]، أي: الله.

ويجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]. وهذه معرفة، بخلاف الباقي.

واستفهامية: بمعنى أي شيء، ويُسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته، وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾ ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٨ - ٦٩]، ﴿مَا وَلَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿وَمَا الرَّجُلُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

ولا يُسأل بها عن أعيان أولي العلم، خلافاً لمن أجازها. وأما قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، فإنه قاله جهلاً، ولهذا أجاهه موسى بالصفات.

ويجب حذف ألفها إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، فرقاً بينها وبين الموصولة، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

وشرطية: نحو: ﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ يَسْكَنُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿فَمَا اسْتَفْتَمُوا لَكُمْ فَاسْتَغِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]. وهذه منصوبة بالفعل بعدها.

وتعجبية، نحو: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُوا﴾ [عبس: ١٧]. ولا ثالث لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير: (ما أغرك بربك الكريم)، ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها خبر، وهي نكرة تامة.

(٢) «المعني» ص ٣٨٦.

(١) «المعني» ص ٣٧٥.

(٣) «المعني» ص ٣٩٠.

ونكرة موصوفة، نحو: ﴿بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. ﴿يَنِيًّا يَعْظَمُ﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم شيئاً يعظكم به.

وغير موصوفة نحو: ﴿فَيَنْعَمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: نعم شيئاً هي.

والحرفية: ترد مصدرية إما زمانية، نحو: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي: مدة استطاعتكم. أو غير زمانية، نحو: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ﴾ [السجدة: ١٤]، أي: بنسيانكم.

ونافية: إما عاملة عمل ليس، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ﴾ [المجادلة: ٢]. ﴿فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِرِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ولا رابع لها في القرآن.

أو غير عاملة، نحو: ﴿وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا أَنْتَعَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿فَمَا رِيحَتِ بِعَدْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦].

قال ابن الحاجب: وهي لنفي الحال، ومقتضى كلام سيبويه أن فيها معنى التأكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لـ: قد في الإثبات، فكما أن (قد) فيها معنى التأكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها.

وزائدة للتأكيد: إمّا كافة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

أو غير كافة، نحو: ﴿فَأَمَّا تَرِينٌ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦].

قال الفارسي: جميع ما في القرآن من الشرط بعد (إمّا) مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط - بدخول ما للتأكيد - لفعل القسم من جهة أنّ (ما) كاللام في القسم، لما فيها من التأكيد. وقال أبو البقاء: زيادة (ما) مؤذنة بإعادة شدة التأكيد.

فائدة: حيث وقعت (ما) قبل (ليس) أو (لم) أو (لا)، أو بعد (إلا) فهي موصولة، نحو: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَيٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿مَا لَمْ يَلْمَ﴾ [العلق: ٥]، ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢].

وحيث وقعت بعد كاف التشبيه فهي مصدرية، وحيث وقعت بعد الباء فإنها تحتلها، نحو: ﴿يَمَّا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢].

وحيث وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر، احتملت الموصولية والاستفهامية، نحو: ﴿وَأَعْلَمُ مَا بُدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْفُرُ﴾ [الأحقاف: ٩]، ﴿وَلَتَنْظُرَنَّهُ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

وحيث وقعت في القرآن قبل (إلا) فهي نافية، إلا في ثلاثة عشر موضعاً:

﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَيَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾

[البقرة: ٢٣٧]، ﴿بَعْضُ مَا عَابَتْهُمُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ بَنَاتَهُنَّ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تَشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾ [الأنعام: ١١٩]، ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا﴾ في موضعي هود^(١)، ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَنَا إِلَّا﴾ [يوسف: ٤٨]، ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتُمُوهُمْ وَمَا يَبْدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَمَا يَبْتَهِمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] حيث كان.

ماذا^(٢): ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) موصولة، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَسَعَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، في قراءة الرفع، أي: الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثاني: أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة.

الثالث: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب، وهو أرجح الوجهين في: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ في قراءة النصب، أي: ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) زائدة، ويجوز أن تخرج عليه.

متى^(٣): ترد استفهاماً عن الزمان، نحو: ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وشرطاً.

مع^(٤): اسم، بدليل جرّها بـ(من) في قراءة بعضهم: (هذا ذكْرٌ مِنْ مَعِي) [الأنبياء: ٢٤]؛ وهي فيها بمعنى (عند)، وأصلها لمكان الاجتماع أو وقته، نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان، نحو: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ﴿وَأَرْكَبُوا مَعَ الزَّكِيَّةِ﴾ [البقرة: ٤٣].

وأما نحو: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَّدِينٌ﴾ [الشعراء: ٦٢]؛ فالمراد به العلم والحفظ والمعونة مجازاً.

قال الراغب: والمضاف إليه لفظ (مع) هو المقصود، كالأيات المذكورة^(٥).

(٢) انظر «المعني» ص ٣٩٥.

(٤) «المعني» ص ٤٣٩.

(١) سورة هود: ١٠٧ - ١٠٨.

(٣) «المعني» ص ٤٤٠.

(٥) الراغب في «مفرداته» مادة: مع. وفيه: هو المنصور.

مِنْ : حرف جر، له معان:

أشهرها: ابتداء الغاية، مكاناً وزماناً وغيرهما، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠].

والتبعيض، بأنه يسد (بعض) مسدّها، نحو: ﴿حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا رَحِمْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢]. وقرأ ابن مسعود: (بَعْضُ مَا تَحِبُّونَ).

والتبيين، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما). نحو: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿فَأَحْسَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْآوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والتعليل، نحو: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِفُوا﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

والفصل - بالمهمله - وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو: ﴿يَعْلَمُ الْمُسِندَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. ﴿حَتَّى يَمِيرَ آلِ إِيْتٍ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والبدل: نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدلها، ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠].

وتنصيب العموم، نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. قال في «الكشاف»^(١): هو بمنزلة البناء [على الفتح] في: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ في إفادة معنى الاستغراق.

ومعنى الباء، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ حَيْثُ﴾ [الشورى: ٤٥]، أي: به.

وعلى، نحو: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي عليهم.

وفي، نحو: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي فيه. وفي الشامل عن الشافعي: أن (من) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّ لَكُمْ﴾ بمعنى (في) بدليل قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢].

وعن: نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عنه.

وعند، نحو: ﴿لَنْ نَعْبُدَ عَنْهُمْ أَوْلَادَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي: عند.

والتأكيد: وهي الزائدة في النفي أو النهي أو الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَدْرُسُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَآتِجِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

وأجازها قوم في الإيجاب، وخرجوا عليه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِكَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يَجْعَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿بَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠].

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق السدي، عن ابن عباس قال: لو أن إبراهيم حين دعا قال: «فاجعل أفئدة الناس تهوي إليهم» لاذحمت عليه اليهود والنصارى، ولكنه خص حين قال: ﴿أَفئِدَةٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فجعل ذلك للمؤمنين.

وأخرج عن مجاهد قال: لو قال إبراهيم: «فاجعل أفئدة الناس تهوي إليهم، لزاحمتكم عليه الروم وفارس». وهذا صريح في فهم الصحابة والتابعين التبعض من (من).

وقال بعضهم: حيث وقعت ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ في خطاب المؤمنين لم تذكر معها (من)؛ كقوله في الأحزاب: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصَلِّحْ لَكُمْ ءَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١]، وفي الصف: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُّ عَلَىٰ حَزْرٍ نُجِرْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢].

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح [٤]: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، وكذا في سورة إبراهيم، وفي سورة الأحقاف، وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطابين؛ لثلاثي يسوي بين الفريقين في الوعد، ذكره في «الكشاف»^(٢).

مَنْ^(٣): لا تقع إلا اسماً، فترد موصولة، نحو: ﴿وَلَمْ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

وشرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِن مَّرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢].

ونكرة موصوفة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]؛ أي: فريق يقول.

وهي ك(ما) في استوائها في المذكر والمفرد وغيرهما.

والغالب استعمالها في العالم عكس (ما). ونكتته: أن (ما) أكثر وقوعاً في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وما قلت للقليل، للمشاكلة.

قال ابن الأنباري: واختصاص (مَنْ) بالعالم و(ما) بغيره في الموصولتين دون الشرطيتين؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يدخل على الأسماء.

مهما^(٤): اسم؛ لعود الضمير عليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. قال الزمخشري: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملاً على اللفظ وعلى المعنى. وهي شرط لما لا يعقل غير الزمان، كآية المذكورة.

وفيها تأكيد، ومن ثم قال قوم: إن أصلها (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، أبدلت ألف الأولى هاء دفعاً للتكرار.

(٢) «الكشاف» ٣٦٩/٢ إبراهيم: ١٠.

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢٢٥٠ (١٢٢٩٥) إبراهيم: ٣٧.

(٤) «المغني» ص ٤٣٥.

(٣) «المغني» ص ٤٣١.

التَّوْنُ^(١) : على أوجه:

اسم، وهي ضمير النسوة، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أَكْبَرْتَهُ وَفَطَعَنَ أَيُّوبَ وَقُلْنَا﴾ [يوسف: ٣١].
وحرف، وهي نوعان: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿لَسْتُمْ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [العلق: ١٥]. ولم تقع الخفيفة في القرآن إلا في هذين الموضعين.
قلت: وثالث في قراءة شاذة، وهي: (فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءا وجوهكم) [الإسراء: ٧].
ورابع: في قراءة الحسن: ﴿أَلَيْفَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، ذكره ابن جني في «المحتسب»^(٢).

ونون الوقاية، وتلحق بياء المتكلم المنصوبة بفعل، نحو: ﴿فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، ﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣]، أو حرف، نحو: ﴿يَلَيَّتْنِي كُنْتُ مَمَّهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤].
والمجرورة بلدن، نحو: ﴿مِن لَّدُنِّي عَذَابٌ﴾ [الكهف: ٧٦]، أو (من) أو (عن)، نحو: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِي﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾ [طه: ٣٩].

التنوين : نون تثبت لفظاً لا خطأ، وأقسامه كثيرة:

تنوين التمكين؛ وهو اللاحق للأسماء المعربة، نحو: ﴿وَهُدَىٰ رَحْمَةً﴾ [الأنعام: ١٥٤]، ﴿وَاللَّيْلِ عَادِ أَهْلَهُمُ هُودًا﴾ [هود: ٥٠]، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١].

وتنوين التنكير؛ وهو اللاحق لأسماء الأفعال فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو التنوين اللاحق لأف في قراءة من نونه، و﴿هَيَاتَ﴾ في قراءة من نونها.

وتنوين المقابلة؛ وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ فَايَاتٍ تَبَيَّنَ عَلَيْاتٍ سَيِّحَاتٍ﴾ [التحریم: ٥].

وتنوين العوض، إما في حرف آخر (مفاعِل) المعتل، نحو: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١ - ٢]، ﴿وَمِن قَوْعِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. أو عن اسم مضاف إليه في: كل وبعض وأي، نحو: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]. ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ١١٠].
وعن الجملة المضاف إليها إذ، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَّظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم. أو إذا - على ما تقدم عن شيخنا ومن نحا نحوه - نحو: ﴿وَإِنكُمْ إِذًا لَّيُنَ الْمُرِيدِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، أي: إذا غلبتم.

وتنوين الفواصل، الذي يسمّى في غير القرآن الترتّم بدلاً من حرف الإطلاق، ويكون في الاسم والفعل والحرف، وخرّج عليه الزمخشري وغيره: (قواريراً) [الإنسان: ١٥]، (والليل إذا يسر) [الفجر: ٤]، (كلا سيكفرون) [مريم: ٨٢]، بتنوين الثلاثة.

نَعَم^(٣) : حرف جواب، فيكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب وإعلاماً للمستخبر، وإبدال عينها حاء، وكسرها، وإنباع النون لها في الكسر، لغات قرئ بها.

(٢) «المحتسب» ٢/٢٨٤.

(١) «المغني» ص ٤٤٣.

(٣) «المغني» ص ٤٥١.

نَعَمَ : فعل لإنشاء المَدْح، لا يتصرف.

أَلْهَاءُ^(١) : اسم ضمير غائب، يستعمل في الجرِّ والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧]. وحرف للغيبة، وهو اللاحق لـ: إيَّا. وللسكت، نحو ﴿مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿كِنْيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٦]، ﴿سُطُنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وقرئ بها في أواخر آي الجمع - كما تقدَّم - وقفاً.

هَأُ^(٢) : ترد اسم فعل بمعنى خُذ، ويجوز مدُّ ألفه فيتصرف حينئذ للمثنى والجمع، نحو: ﴿هَأُؤْمُ أَقْرَأُ وَكِنْيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

واسماً ضميراً للمؤنث، نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨].

وحرف تنبيه، فتدخل على الإشارة نحو: هؤلاء، ﴿هَذَانِ حَصْمَانٌ﴾ [الحج: ١٩]. وها هنا؛ وعلى ضمير الرفع المخبر عنه بإشارة، نحو: ﴿هَاتَتْهُمُ أُودُودٌ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وعلى نعت (أي) في النداء، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ويجوز في لغة أسد حذف ألف هذه وضمها إتباعاً، وعليه قراءة: (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) [الرحمن: ٣١].

هَات : فعل أمر لا يتصرف، ومن ثمَّ ادَّعى بعضهم أنه اسم فعل.

هَل^(٣) : حرف استفهام يُطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل على منفي ولا شرط، ولا أن، ولا اسم بعده فعل غالباً، ولا عاطف. قال ابن سيده^(٤): ولا يكون الفعل معها إلاَّ مستقبلاً، وردَّ بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

وتردُّ بمعنى (قد) وبه فُسر: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

وبمعنى النفي، نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. ومعانٍ أخر ستأتي في مبحث الاستفهام.

هَلُمَّ : دعاء إلى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله (ها) و(لم) من قولك: لَمَمْتُ الشيء؛ أي: أصلحته، فحذفت الألف وركب.

وقيل: أصله (هل أم)، كأنه قيل: هل لك في كذا؟ أمه؛ أي: إقصده، فركبا.

ولغة الحجاز تركه على حاله في الثنية والجمع، وبها ورد القرآن، ولغة تميم إلحاقه العلامات.

هنا : اسم يشار به للمكان القريب، نحو: ﴿إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

(٢) «المغني» ص ٤٥٥.

(١) «المغني» ص ٤٥٤.

(٣) «المغني» ص ٤٥٦.

(٤) ابن سيده: علي بن إسماعيل، إمام في اللغة وآدابها، أندلسي كفيف (ت: ٤٥٨ هـ). «لسان الميزان» ٢٠٥/٤، «فيات الأعيان» ٣٤٢/١.

وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو: ﴿هٰذَاكَ اٰتٰى الْمُؤْمِنُوْنَ﴾ [الأحزاب: ١١].

وقد يشار به للزمان اتساعاً، وخرَّج عليه: ﴿هٰذَاكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا اَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].
﴿هٰذَاكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ [آل عمران: ٣٨].

هيئت : اسم فعل بمعنى أسرع وبأدر، قال في «المحتسب»^(١): وفيها لغات قرئ ببعضها: ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]، بفتح الهاء والتاء، و(هَيْتَ) بكسر الهاء وفتح التاء، و(هَيْتَ) بفتح الهاء وكسر التاء، و(هَيْتَ) بفتح الهاء وضمّ التاء، وقرئ: (هَيْتُ) بوزن جَيْتُ، وهو فعل بمعنى تهيأت، وقرئ: (هَيْتُتُ)، وهو فعل بمعنى أصلحتُ.

هيهات : اسم فعل بمعنى (بُعد). قال تعالى: ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. قال الزجاج: البعد لما توعدون، قيل: وهذا غلط أوقعه فيه اللام، فإن تقديره بُعد الأمر لما توعدون؛ أي: لأجله. وأحسن منه أن اللام لتبيين الفاعل.

وفيها لغات، قرئ منها: بالفتح وبالضم وبالحذف، مع التثوين في الثلاثة وعدمه.

الواو^(٢): جارة وناصبية، وغير عاملة.

فالجارة: واو القسم، نحو: ﴿وَاللّٰهُ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِيْنَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

والناصبية: واو (مع) فتنصب المفعول معه في رأي قوم، نحو: ﴿فَاجْمَعُوْا اٰمْرَكُمْ وِشْرَكَآئِكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. ولا ثاني له في القرآن. والمضارع في جواب النفي أو الطلب عند الكوفيين، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّٰهُ الَّذِيْنَ جَهِدُوْا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الَّذِيْنَ يَنْتَهِبُوْنَ اَمْوَالَهُمْ سِرًّاۗتٍۭ وَيَكْتُمُوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

واو الصرف عندهم، ومعناها: أن الفعل كان يقتضي إعراباً، فصرفته عنه إلى النصب، نحو: ﴿اَجْعَلْ فِيْهَا مَنۢ يُفْسِدُ فِيْهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. في قراءة النصب.

وغير العاملة: أنواع:

أحدها: واو العطف، وهي لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على صاحبه، نحو: ﴿فَأٰتَيْنٰهُ وَاَصْحٰبَ السِّفِيْنَۙ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وعلى سابقه، نحو: ﴿اٰرْسَلْنَا نُوْحًا وَاِبْرٰهِيْمَ﴾ [الحديد: ٢٦]. ولاحقه، نحو: ﴿يُوْحٰى اِلَيْكَ وَاِلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

وتفارق سائر حروف العطف في اقترانها بـ: إمّا، نحو: ﴿اِمَّا شَاكِرًا وَاِمَّا كٰفِرًا﴾ [الإنسان: ٣]، وبـ(لا) بعد نفي، نحو: ﴿وَمَا اَمْوَالُكُمْ وَّلَا اَوْلَادُكُمْ بِالَّتِيْ تُفْرِيْكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧]، وبـ(لكن). نحو: ﴿وَلٰكِنْ رَّسُوْلَ اللّٰهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وتعطف العطف على النّيف، والعامّ على الخاصّ، وعكسه، نحو: ﴿وَمَلٰٓئِكٰٓتِهٖ وَّرُسُلِهٖ وَّجِبْرِٖلَ وَمِيْكَوْلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿رَبِّ اَعْفِرْ لِيْ وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنۢ دَخَلَ بَيْتِيْ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [نوح: ٢٨]، والشيء على مرادفه، نحو: ﴿صَلٰوٰتٍۭ مِّنۢ رَّبِّهٖمۡ وَرَحْمَةًۭ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿اِنَّمَا اَشْكُوْا بَنِيَّ وَحُرِّزْتُمْ اِلَى اللّٰهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، والمجروز على الجوار، نحو: ﴿رُبُّهُمۡ وَيَسْكُمُ الَّذِيْنَ اٰرْسَلْتُمْ﴾ [المائدة: ٦].

- وقيل: ترد بمعنى (أو)، وحمل عليه مالك: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [التوبة: ٦٠].
 وللتعليل، وحمل عليه الخازن^(١) الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة.
 ثانيها: واو الاستئناف، نحو: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لِيُشِيرَ لَكُمْ
 وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّ أَحْسَنَ لِمُسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]،
 ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِيَ لُقُومٍ وَيَذُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالرفع، إذ لو كانت عاطفة لنصب ﴿وَنُقَرِّ﴾
 وانجزم ما بعدها، ونصب ﴿وَأَجَلٌ﴾.
 ثالثها: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَنَحْنُ سَائِحٌ بِحِمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]،
 ﴿يَعْتَنِي طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الْوَزْنَبُ وَنَحْنُ
 عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].
 وزعم الزمخشري: أنها تدخل على الجملة الواقعة صفةً، لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولصوقها
 به، كما تدخل على الحالية، وجعل من ذلك: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَّامَّتْ كَلِمَتُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].
 رابعها: واو الثمانية، ذكرها جماعة كالحريري وابن خالويه والثعلبي^(٢)، وزعموا أن العرب إذا
 عدوا يدخلون الواو بعد السبعة، إيذاناً بأنها عدد تام، وأن ما بعده مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله:
 ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلِمَتُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَاتَّامَّتْ كَلِمَتُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].
 وقوله: ﴿التَّائِبِينَ الْعَمْدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْمُتَّكِرِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، لأنه الوصف
 الثامن.
 وقوله: ﴿مُسَلِّمَاتٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْكَارًا﴾ [التحریم: ٥].
 والصواب: عدم ثبوتها، وأنها في الجميع للعطف.
 خامسها: الزائدة، وخرج عليه واحدة من قوله: ﴿وَتَكَلَّمَ لِلجِبِينِ وَنَدَيْتُهُ﴾ [الصفوات: ١٠٣ - ١٠٤].
 سادسها: واو ضمير الذكور في اسم أو فعل، نحو ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾
 [القصص: ٥٥]، ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١].
 سابعها: واو علامة المذكورين في لغة طي، وخرج عليه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣].
 ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].
 ثامنها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قنبل: «وإليه النشور *
 وأمتهم» [الملك: ١٥ - ١٦]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

(١) هو أحمد بن محمد البُشتي، أديب خراسان في عصره (ت: ٣٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ١/١٠٧.
 (٢) عبارة «المغني»: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن
 المفسرين كالثعلبي. ص ٤٧٤ هذا، والثعلبي هو أحمد بن محمد النيسابوري، عالم في العربية (ت: ٤٢٧ هـ). وابن
 خالويه: حسين بن أحمد، أخذ عن ابن دُرَيْد، وكان على صلة بسيف الدولة (ت: ٣٧٠ هـ)، والحريري: القاسم بن
 علي، أديب بصري، صاحب المقامات (ت: ٥١٦ هـ).

وَيَكْأَنَّ : قال الكسائي : كلمة تندم وتعجب، وأصله (ويلك) والكاف ضمير مجرور.
وقال الأخفش : «وي» اسم فعل بمعنى أعجب، والكاف حرف خطاب، و«أن» على إضمار اللام، والمعنى : أعجب لأن الله.

وقال الخليل : «وي» وحدها، و«كأن» مستقلة للتحقيق لا للتشبيه.

وقال ابن الأنباري : يحتمل (وي كأنه) ثلاثة أوجه : أن يكون «ويك» حرفاً، و«أنه» حرف، والمعنى (ألم تر). وأن تكون كذلك، والمعنى (ويلك). وأن تكون «وي» حرفاً للتعجب، و«كأنه» حرف، ووصلاً حطاً لكثرة الاستعمال، كما وصل : ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه : ٩٤].

ويصل : قال الأصمعي : «ويل» تقييح، قال تعالى : ﴿وَلَكُمْ أَلْوَالٍ مِمَّا نَصُفُونَ﴾ [الأنبياء : ١٨].

وقد يوضع موضع التحسّر والتفجّع، نحو : ﴿يَوَلِّئْنَا﴾ [الكهف : ٤٩]، ﴿يَوَلِّئِيَّ أَعْرَجْتُ﴾ [المائدة : ٣١].

أخرج الحربيّ في «فوائده» : من طريق إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت : قال لي رسول الله ﷺ : «ويحك!» فجزعت منها، فقال لي : «يا حميراء، إن ويحك، أو ويسك رحمة، فلا تجزعي منها؛ ولكن اجزعي من الويل»^(١).

يا^(٢) : حرف لنداء البعيد، حقيقة أو حكماً، وهي أكثر أحرفه استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها، نحو : ﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي﴾ [نوح : ٢٨]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف : ٢٩]، ولا ينادى اسم الله وأيها وأيتها إلاّ بها.

قال الزمخشري : وتفيد التأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معتنى به جداً.

وترد للتشبيه، فتدخل على الفعل والحرف، نحو : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل : ٢٥]، ﴿يَلِيَّتْ قَوِيَّ يَعْلَمُونَ﴾ [يس : ٢٦].

تنبيه : ها قد أتيت على شرح معاني الأدوات الواقعة في القرآن على وجه موجز مفيد، محصل للمقصود منه، ولم أبسطه؛ لأن محلّ البسط والإطناب إنما هو تصانيفنا في فن العربية وكتبنا النحوية، والمقصود في جميع أنواع هذا الكتاب إنما هو ذكر القواعد والأصول، لا استيعاب الفروع والجزئيات.



(١) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/٤٣٢ وفي سنده عبد الوهاب بن الضحاك : متروك، وقال الدارقطني : منكر الحديث.

(٢) «المغني» ص ٤٨٨.